الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: .علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

مايدي حورية

شاحطو الميلود

تحت عنوان:

سبل تفعيل المؤسسات الناشئة STARTUP ودورها في تعزيز التنوع الإقتصادي دراسة ميدانية _تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بوشقيفة حميد	**(أستاذ محاضر(ب)-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. حجاج مصطفى	**(أستاذ محاضر (ب)-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. زيتوني هوارية	**(أستاذة محاضرة(أ)-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

أول شكر لله سبحانه وتعالى على ما أسبغه علينا من نعم
وعلى تسيير السبل فله الحمد والشكر في كل وقت وحين
كما نتقدم بالشكر الخالص للمؤطر الأستاذ "حجاج مصطفى"
مع كل الشكر والتقدير لجميع من ساعدونا في الحصول
على البيانات اللازمة لإتمام هذا العمل
شكرا كذلك لكل من علمنا حرفا كلمة مقياسا
شكرا لكل الأساتذة المحترمين

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا إلى أمام الذاكرين وسيد الأولين والآخرين ومعلم المعلمين ورسول ربه العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من علمتني معنى الحياة، وأهدتني أجنحة لأحلق في سماء العلم والمعرفة، إلى والدتي الحبيبة، رمز الحب والتضحية .إلى من كان دعمه لا ينضب ونصائحه لا تقدر بثمن، إلى والدي العزيز، الذي كان لي خير سند ومثال .إلى أساتذتي الأفاضل، الذين غرسوا في نفسي حب العلم والبحث .إلى أصدقائي وزملائي، الذين جعلوا من رحلة التعليم تجربة لا تنسى بوجودهم ومساندتهم .إلى كل من شاركني لحظات النجاح والإخفاق، وأضفى على حياتي معنىً وجمالاً، لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي هذه.

الطالبة : مايدي حورية

إهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والذي كان له أعمق الجهد في تحقيق النجاح لي في هذه المرحلة العلمية

والدي العزيز حفظه الله...

إلى من أعطتني الحب والحنان وبلسم الشفاء والتي جعل الله الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بفيض حنانها والتي تعبت لتنير دربي والتي سهرت لأنام وبكت لأضحك

إلى قرة عيني وفؤادي أمي أطال الله في عمرها

إلى القلوب الرقيقة والنفوس البريئة إلى إخوتي وأخواتي كل بإسمه ومقامه

إلى كل أقاربي أهديهم ثمرة جهدي. ..

وإلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة زميلاتي وزملائي

أهدي لهم ثمرة جهدي...

وكل هذا كان بدعاء أمي وشيب أبي

الطالب/ شاحطو ميلود

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	**أ_و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من الشركات الناشئة والتنوع الإقتصادي	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة	**09**
المطلب الأول: أصالة مصطلح Start up	**09**
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة	**10**
المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة	**11**
المطلب الرابع: خصائص أهداف المؤسسات الناشئة	**12**
الفرع الأول: خصائص المؤسسات الناشئة	**12**
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الناشئة	**13**
المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للتنوع الإقتصادي	**15**
المطلب الأول: ماهية التنوع الإقتصادي	**15**
الفرع الأول: مفهوم التنوع الإقتصادي	**15**
الفرع الثاني: أهمية وأهداف وأنواع التنوع الإقتصادي	**16**
المطلب الثاني: المحددات والشروط اللازمة للتنوع الاقتصادي ودوافعه	**18**
الفرع الأول: المحددات والشروط اللازمة للتنوع الاقتصادي	**18**
الفرع الثاني: دوافع التنوع الاقتصادي	**19**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس وتقييم التنوع الإقتصادي	**20**
الفرع الأول: مؤشرات التنوع الإقتصادي	**20**
الفرع الثاني: قياس وتقييم التنوع الإقتصادي	**21**
خلاصة الفصل	**22**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة ومساهمتها في تحقيق التنوع الإقتصادي	
تمهيد	**24**
المبحث الأول: المؤسسات الناشئة وآليات الدعم في الجزائر	**25**
المطلب الأول: أنواع المؤسسات الناشئة	**25**
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة	**30**
المطلب الثالث: صعوبات خلق المؤسسات الناشئة	**32**
المبحث الثاني: إسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الإقتصادي	**35**
المطلب الأول: مساهمة الشركات الناشئة في التنويع الاقتصادي	**35**
المطلب الثاني: أهمية التنويع في المؤسسات الناشئة والتحديات والفرص التي تواجهها في الجزائر	**37**
الفرع الأول: أهمية التنوع في المؤسسات الناشئة	**37**
الفرع الثاني: التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	**42**
المطلب الثالث: نماذج لمؤسسات ناشئة في الجزائر	**44**
الفرع الأول: دراسة حالة لمؤسسة KH PVC لنجارة الألمنيوم والمواد البلاستكية	**44**
الفرع الثاني: دراسة حالة لورشة حمزة THT	**49**
خلاصة الفصل	**56**
خاتمة	**58**
قائمة المصادر والمراجع	**61**
الملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (02_01)	الدورة الحياتية للشركات الناشئة	30
جدول رقم (02_02)	بطاقة تقنية لمؤسسة KH PVC	44
جدول رقم (02_03)	رأس المال المادي لمؤسسة KH PVC	46
جدول رقم (02_04)	منتجات مؤسسة KH PVC	48
جدول رقم (02_05)	بطاقة تقنية لمؤسسة ورشة حمزة THT	50
جدول رقم (02_06)	عتاد مؤسسة ورشة حمزة THT	51

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01_01)	منحى المؤسسة الناشئة	10
الشكل رقم (01_02)	دورة حياة المؤسسات الناشئة	11
الشكل رقم (02_01)	العلامة التجارية للمؤسسة الناشئة KH PVC	44
الشكل رقم (02_02)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة KH PVC	45
الشكل رقم (02_03)	شعار مؤسسة ورشة حمزة THT	49
الشكل رقم (02_04)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ورشة حمزة THT	50
الشكل رقم (02_05)	صورة لورشة حمزة THT	54

مقدمة

يشهد العالم اليوم حملة من التحولات والتغيرات التي تؤثر على المؤسسات الإقتصادية، حيث تعتبر فكرة المؤسسات الناشئة من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال، ومن أهم المحركات والأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الإقتصادية لا سيما في الدول النامية لذلك أصبحت هذه المسألة تمثل أهم المحاور للسياسات الإقتصادية لدول العالم .

وتعمل الحكومة على تهيئة بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الناشئة، من خلال توفير الدعم المالي والتقني والتشريعات المناسبة، كما تسعى إلى تعزيز زيادة الأعمال وتوفير فرص متساوية للشباب الراغب في تخقيق أفكارهم ومشارعهم الريادية، وبفضل هذه الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص يزدهر المشهد الإقتصادي قي الجزائر بمزيد من التنوع و الديناميكية ، مما يعزز مكانة البلاد على الساحة الدولية كواحدة من الوجهات المفضلة للاستثمار والابتكار.

وكذلك تعد الشبكات الإجتماعية والتكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة والتجارة الالكترونية والتعليم عن بعد من بين المصطلحات المتنوعة التي يمكن ربطها بالمؤسسات دورا حيويا في تطوير هذه القطاعات وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر تقديم حلول مبتكرة وخدمات جديدة.

وعلى هذا الأساس وسمت دراستنا ب " **سبل تفعيل المؤسسات الناشئة Startup ودورها في تعزيز التنوع الإقتصادي"** .

1_ إشكالية البحث

اعتمادا على ما سبق من معلومات ونظرا للأهمية موضوع المؤسسات الناشئة، الذي أصبح مصدرا محفزا لأصحاب الهمم والمواهب، وعليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدي مساهمة المؤسسات الناشئة في تعزيز التنوع الإقتصادي؟.

الأسئلة الفرعية :

- ما هي الحواجز المحددة التي تواجهها الشركات الناشئة في المساهمة في التنويع الاقتصادي؟
- ما هي السياسات الحكومية الأكثر فعالية في دعم الشركات الناشئة وتشجيع التنويع الاقتصادي ؟
- كيف يمكن للتعاون بين الشركات الناشئة والشركات الكبيرة تعزيز التنويع الاقتصادي ؟

2_ الفرضيات:

- تواجه الشركات الناشئة عدة حواجز تحد من مساهمتها في التنويع الاقتصادي، أبرزها نقص التمويل، نقص الخبرات والمهارات، ضعف البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- السياسات الحكومية التي تشمل الحوافز الضريبية وبرامج التوجيه أكثر فعالية في دعم الشركات الناشئة وتشجيع دورها في التنويع الاقتصادي.
- يمكن تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تعاون الشركات الناشئة والشركات الكبيرة، حيث تستفيد الشركات الناشئة من الموارد والخبرات الكبيرة، بينما تستفيد الشركات الكبيرة من الابتكار والمرونة.
- **3_ أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن الاقتصار على بعضها:

- تحليل واقع كل من المؤسسات الناشئة والتنوع الاقتصادي.
- التعريف بالمؤسسات الناشئة ودورها في تعزيز التنوع الإقتصادي .
- التعرف على العوائق التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.

4_ أهمية الدراسة:

- توضيح دور المؤسسات الناشئة في مجال تعزيز التنوع الإقتصادي.
- توفير كل الظروف الملائمة لإنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- تسليط الضوء على المؤسسات الناشئة التي تسعى إلى النجاح والازدهار.

5_ أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى إختيار هذا الموضوع من أبرزها:

✓ **أسباب ذاتية:**

- حب الاستكشاف والإهتمام بالمواضيع المتعلقة بإدارة الأعمال، والتي أصبحت محورا أساسيا في تسيير واقتصاد البلاد.
- اهتمام رواد الأعمال بالمؤسسات الناشئة وهو ما جعلها تجاب الأنظار وتستحق الاهتمام.

✓ **أسباب موضوعية:**

- معرفة الإطار المفاهميي المؤسسات الناشئة والتنوع الإقتصادي في الجزائر.
- دور المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

6_ حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على دراسة دور المؤسسات الناشئة في التنوع الإقتصادي في الجزائر بصفة خاصة.

الحدود المكانية: تمثلت في محاولة إسقاط الجانب النظري على تنوع الإقتصاد في الجزائر من حلال الوقوف على شركات ناشئة مختلفة.

الحدود الزمانية: لم يتم التقييد بفترة معينة، نظرا لحداثة هذا الموضوع عامة، وحداثة المؤسسات الناشئة في الجزائر خاصة.

7_ منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

المنهج الوصفي:

أُستخدم في الفصل الأول لتقديم نظرة عامة حول مفهوم المؤسسات الناشئة و خصائصها ومراحل إنشائها ودورتها الحياتية و التحديات التي تُواجهُها.يعتمد المنهج الوصفي على جمع المعلومات و تقديمها بشكل منظم و واضح مع التركيز على وصف الظاهرة دون إجراء تحليل عميق أو اختبار فرضيات.

المنهج التحليلي:

أُستخدم في الفصل الثاني لتحليل آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.يُقارن المنهج التحليلي بين مختلف الآليات المُتوفرة و يُقيّم فعاليتها في دعم النمو الاقتصادي.يعتمد المنهج التحليلي على استخدام البيانات و المعلومات المُتاحة لـ تحديد الارتباطات و العلاقات بين الظواهر و اختبار فرضيات مُعينة.

8_ أدوات البحث:

البحث المكتبي: يُستخدم لـجمع المعلومات و البيانات من مختلف الكتب و المقالات و المواقع الإلكترونية و التشريعات القانونية.كما يُجرى مُقابلات مع أصحاب الخبرة في مجال المؤسسات الناشئة في الجزائر

9_ هيكل الدراسة:

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى وفصلين.

حيث تم التطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهميي للمؤسسات الناشئة، وهو بدوره شمل مبحثين، حيث تناول المبحث الأول ماهية المؤسسات الناشئة وتضمن المبحث الثاني الإطار المفاهميي للتنوع الإقتصادي.

وتم تخصيص الفصل الثاني بالدراسة التطبيقية: فكان بعنوان آليات دعم المؤسسات الناشئة ومساهمتها في التنوع الإقتصادي في الجزائر، حيث تضمن هذا الأخير مبحثين شمل المبحث الأول المؤسسات الناشئة وآليات الدعم في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان بعنوان إسهام المؤسسات الناشئة في الجزائر ومكانتها في تحقيق التنوع الإقتصادي، مع دراسة حالة لورشة حمزةTHT ، ومؤسسة KHPVC لتجارة الألمنيوم والمواد البلاستكية.

10_ الدراسات سابقة:

بعد البحث وسؤال عدد من الأساتذة وفي حدود اطلاعي لم أعثر على رسالة علمية أكاديمية مسجلة في هذا الموضوع "**سبل تفعيل المؤسسات الناشئة Startup ودورها في تعزيز التنوع الإقتصادي**"، وإنما وجدت دراسات إهتمت بالإطار العام لدراساسنا من بينها:

أ_ الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الإقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر .

للطالبان يعقوب فريال وطبابية صليحة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكادمي في شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات من جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2022/2021م تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الناشئة كمدخل للتنمية وإنعاش الإقصاد عن طريق الأطر النظرية لمفهوم الشركات الناشئة في الجزائر ومدى مساهمتها في دعم مؤشرات الأداء الإقتصادي للبلاد.

ب_ دور المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية بن عياد جلية دراسة في مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس بالمدية الجزائر 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المؤسسات الناشئة في تنمية الإقتصاد الوطني في الجزائر والحد من البطالة وخلق ثروة جديدة .

وعليه تكون الدراسات السابقة إقتصرت على أهمية المؤسسات الناشئة في الإقتصاد عامة، دون التطرق إلى أهميتها في التنوع الإقتصادي خاصة.

ج_ مقال بعنوان «الشركات الناشئة رافعة لتنمية السياحة الصحراوية في الجزائر: حالة بدء تشغيل نباتو cas de start-up Nbatou» بقلم يمينة رحماني وغالية بن يحيى الطيبي (2021) والذي يركز على التجربة الجزائرية في تطوير السياحة من خلال إنشاء «نموذجًا للشركات السياحية الناشئة، بما في ذلك بدء». وبالتالي، فإن استنتاج أن هذا النوع من الشركات السياحية الناشئة التي تهدف إلى تشجيع تنمية السياحة يمثل رافعة حقيقية لتنمية السياحة في الجزائر والسياحة الصحراوية على وجه الخصوص.

11_ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المُتعلقة بـ المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- القدرة المحدودة على جمع بيانات كمية لـ قياس تأثير المؤسسات الناشئة على التنويع الاقتصادي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لكل من المؤسسات الناشئة والتنوع الإقتصادي

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للتنوع الإقتصادي .

تمهيد:

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الناشئة المصطلح الاكثر انتشارا بين رواد الاعمال وفي مختلف المنصات الاعلامية وتباينت التوجهات الفكرية و الرؤى المفاهميي لهذه الاخيرة و تطورت من مفهومها البسيط لتصبح محل دراسات اكاديمية و اجتهادات علمية نظرا لانتشارها الواسع و أهميتها البالغة، رغم ذلك مزال هذا المفهوم يشوبه الكثير من الغموض و التداخل مع المفاهيم الاخرى لا سيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لدى الباحثين و الاكاديميين كما هو الحال في الجزائر، و بهذا الاطار نحاول في هذا الفصل تحديد الاطار العلوي للشركات الناشئة من خلال المبحثين : المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة والمبحث الثاني: المفاهيم النظرية للتنوع الإقتصادي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد أهم العناصر الحيوية في الاقتصاد الحديث، حيث تلعب دوراً بارزاً في الابتكار وتطوير الحلول الجديدة لمختلف التحديات. تستثمر هذه المؤسسات جهودها ومواردها في بناء فرق عمل متميزة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولذلك، تحتاج المؤسسات الناشئة إلى تطبيق مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تمكنها من النمو والنجاح في سوق تنافسي. من خلال التركيز على الابتكار وتطوير الكفاءات، تستطيع هذه المؤسسات الناشئة أن تحقق أهدافها المنشودة وتساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: أصالة مصطلح "Startup"

إن الحديث عن الجذور التاريخية لمصطلح "startup" يقودنا الى منتصف القرن الماضي، و بالتحديد تلك الفترة التي ظهر فيها تمويل رأس المال المخاطر، فالعديد من الباحثين الذين تناولوا موضوع المؤسسات الناشئة يشيرون إلى أن بدايات ظهور هذا المصطلح كانت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن في الحقيقة لاتوجد دلائل على استخدام هذا المصطلح من طرف الكتاب و الباحثين الاكاديميين في تلك الفترة (الأمين, النوي محمد; دهان, محمد، 2020، صفحة 03)، وتعود أول استخداماته إلى عام 1976 في مقال بعنوان The UnfanshcnableBusancss Of Investing In Startup Data Prucessssing Field نشر في مجلة **Forbes** الأمريكية التي تهتم بإحصاء أرصدة أغنياء العالم و ثرواتهم و تتبع المسار المالي و الاقتصادي للمؤسسات العالمية. ليعاد استخدامه في عام 1977 في مقال بعنوان An Incubator For Startup companiesespaciall in the fastgrowthhightechnologyfield. في مجلة Business west الأمريكية التي تخص بتغطية الاخبار العالمية والاقتصادية التي تخص عالم الاعمال بشكل عام بعدها بحوالي سنتين عاود ذات المصطلح الظهور مجددا من قبل David elirch في مقال له بعنوان the job Generationprocesse يشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خصم التغيرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي اسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد المهارات المنادية بضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي نحو الاهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة. و في عام 1984 استخدم كل من Rogers Evertt وLarsenJudth المصطلح في كتاب لهما بعنوان SiliconValley Growth Of High-Technology Culture في إشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة و براس المال المخاطر ، والتي كانت الصيغة العالمية على شركات وادي السيليكون Silicon Valley في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك و قد اشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك و إضافة لهذا الارتباط، توجد علاقة قوية بين مصطلح Startup و تمويل راس المال المخاطر الذي شكل اهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات، إذ يشير Cockeayn الى انه في بعض الادبيات اعتمد المصطلح كمرادف لهذا الاخير (الأمين, النوي محمد; دهان, محمد، 2020، صفحة 03)

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة

هناك مجموعة من التعاريف للمؤسسات الناشئة نذكر منها:

❖ تعرف المؤسسات الناشئة "Startups"اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمةStart– upتتكون من جزئين Start وهو ما يشير إلى فكرة الإنطلاق، وup وهو ما يشير لفكرة النمو القوي وبدأ استخدام المصطلح "Start-up "بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital– risque) ثم بدأ في الإنتشار بعد ذلك (مختاري، عادل; امحمد بن الباز;، جامعة طاهري امحمد بشار 2021، صفحة 376).

❖ ويعرفه القاموس الفرنسي "la rousse "على أنها تلك المؤسسات الفنية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة jeune entreprise(بوضياف, علاء الدين; محمد, زبير، 2020، صفحة 04)

❖ كما يعرفها الباحث: "Erice Reis" بأنها كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ضل حالة عدم التأكد شديدة، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة تقدم منتج جديد أو خدمة جديدة مع عدم التأكد من بيئة الأعمال المحيطة بها(بروال, هشام; جهاد خلوط;، 2017، صفحة 20).

❖ وعرف "paul Graham" مؤسس حاضنة الأعمال (y combinator)المؤسسات الناشئة على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة Growth-start-up ولكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها.(محبوب, علي; على , سنوسي;، 18 جويلية 2020، صفحة 04)

الشكل (01_01): منحنى المؤسسة الناشئة "paulGraham"

المصدر: (PaulGraham2020)

❖ يعتبر "patrickfridensom" أن المؤسسات الناشئة تستوفي الإجابة على أربع تساؤلات متعلقة بالنمو السريع، تكنولوجيا حديثة، جمع التبرعات الشهيرة مع الحاجة إلى تمويل ضخم، سوق جديدة يصعب فيها تقييم المخاطرة(بومدين , طيبي; العمري, خديجة ;، 2020، صفحة 505)

❖ وبالرجوع إلى تعريف المؤسسة الناشئة قانونا: نجد أن المشرع الجزائري، لم يضع لها تعريفا واضحا نظرا لحداثة المصطلح، ولكن بالرجوع للمذكرة الصادرة في 2019 / 10/ 24 والتي تحمل رقم 708(مشروع قانون المالية التكميلية ، سنة 2020) جاءت لحصر مجالات نشاط المؤسسة الناشئة وحددتها كما يلي:

. مكتب الدراسات والاستشارة في الإعلام الآلي

. تركيب الشبكات ومعالجة المعطيات

. هندسة الحاسوب الصناعية والتجارية

. تشغيل خدمات الأنترنت

. خدمات الصوت عبر بروتوكول الأنترنت

. برمجة الحاسوب

. تركيب وصيانة وإصلاح معدات وبرامج التشفير

ومما يلاحظ على هذه المجالات المحددة أن المشرع الجزائري حصر نشاط المؤسسات الناشئة في جانب الابتكار التكنولوجي فقط

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسة الناشئة

من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة "Startup"هو النمو المستمر إلاأن الوقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقتها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحى التالي والمصمم من قبل "paul Graham"

الشكل (01_02): دورة حياة المؤسسة الناشئة

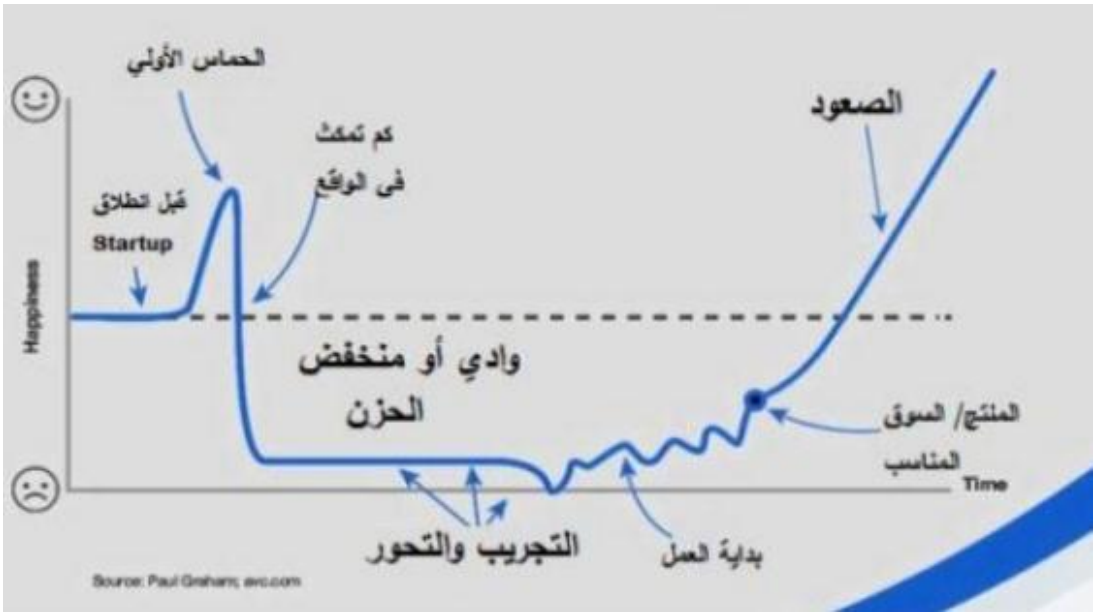

المصدر: (بو الشعور، 2018، ص421)

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل:

أولا– المرحلة الأولى: وتبدأ قبل إنطلاق المؤسسات الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجموعة مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا، ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويريها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية(بوشعور شريفة، 2018، صفحة 421)

ثانيا–المرحلة الثانية: مرحلة الإنطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجهه المقاول في هذه المرحلة إلى ما يعرف بFFF (

Friends. Family. fools) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليه المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على التمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

ثالثا–المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة، ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ في الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع

رابعا–المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي: وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس مال المغامر) بتمويل مشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن، أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

خامسا–المرحلة الخامسة: مرحلة النمو المرتفع: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختيار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناتجة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة (بوشعور شريفة، 2018، صفحة 422)

المطلب الرابع: خصائص وأهداف المؤسسات الناشئة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص منها ما يحتسب أنه نقاط قوة لها، ومنها ما يصنف كنقاط ضعف لها.

أولا–نقاط القوة:

1) **<u>توازن هيكل نشاط الإنتاجي:</u>** نظرا لمعاناة هيكل النشاط الإنتاجي في الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها، أصبح من الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع هذه المؤسسات القابلة للتطوير والإنتاج
2) **<u>دعم الشركات الكبيرة:</u>** ويمون ذلك من خلال توفير المنتجات الوسيطة لنشاط الشركات الكبرى(سبتي محمد، 2008, 2009، صفحة 11).
3) مؤسسة مؤقتة: أي أن تكون مؤسسة ناشئة ليس هدفا في حد ذاته فهي لا تسعى للبقاء على هذا النحو فالمؤسسة الناشئة هي مرحلة وفقط، والهدف الرئيسي لرائد الأعمال هو الخروج منها والوصول لمرحلة النضج

4) **الابتكار:** من مميزات المؤسسات الناشئة القدرة على الابداع والابتكار والتطوير الدائم بحيث تكون لها القدرة على خلق منتج جديد او تطوير منتج قديم بمواصفات جديدة، بخدمة جديدة، وطريقة توريد جديدة وما الى ذلك(سعيد, بن لخضر; شنبي , صورية ;، 2020، صفحة 29).

5) **القدرة العالية على النمو والتطور:** أكثر صفة تتشارك بها المؤسسات الناشئة هي القدرة على النمو واكتساح الأسواق وتحقيق إيرادات سريعة وكبيرة جدا مقارنة بتكاليف التأسيس والعمل وهي ما يشجع أصحاب الاموال على تمويلها، فهي مؤسسات تتطور سريعا ولها القدرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

6) **شركات تعتمد على التكنولوجيا بشكل رئيسي:** تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحجات السوق بطريقة ذكية، وتعتمد على التكنولوجيا للنمو، والتقدم، وللعثور على التمويل تلجأ لمنصات الأنترنت لدعم حاضنات الأعمال(مصطفي بوزيان وعلي صولي، صفحة 133).

7) **المرونة:** كون أن المؤسسات الناشئة ذات حجم صغير وخبرة محدودة يجعلها أكثر عرضة للمشاكل التي تتطلب التجربة والارتجال، خصوصا في مراحلها الأولى، الأمر الذي يتطلب المرونة الكافية لمواجهة هذه التحديات(سعيد, بن لخضر; شنبي , صورية ;، 2020، صفحة 03).

ثانيا-نقاط الضعف:

1) الخطر: وهي العمل في ظل ظروف عدم التأكد وهو نقص في معرفة المستقبل المحتمل لهذه المؤسسة الناشئة، كونها مصممة لتقبل توقعات تداول المنتج، فعدم التأكد في حالة ذهنية تتميز بالشك بناءا على إنعدام المعرفة بما سيحدث، وهو ليس حصرا على المؤسسات الناشئة، لكن ظهوره يكون بصورة جلية فيها، وهو وجه للتمييز بالضبط.

2) محدودية عدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل.

3) عدم قدرة المؤسسة الناشئة على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف الإمكانيات.

4) صعوبة بلوغها الموارد التمويلية بسبب ضعف هيكلها التمويلي وقلة الضمانات.

5) لا تتمكن المؤسسات الناشئة من الإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير بسبب صغر حجمها(عبدلي ليلي، 2012، صفحة 07).

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الناشئة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1) ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل: وكذا إحياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب

2) استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة، وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل.

3) إعادة إدماج المسرحين من مناصب عمله، جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة، أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

4) استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة، وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية إقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى، أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء مؤسسة صغيرة.

5) يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق.

6) يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

7) تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة، ولكنها لا تمتلك القدرة المالية الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للتنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الإقتصادي بديل استراتيجي لجأت إليه الجزائر للخروج من أزمتها الإقتصادية، حيث كان له أهمية كبيرة في دول العالم ودور رئيسي في رفع اقتصاد الدول وتحقيق نجاحاتها ودفع عجلة التنمية نحو التقدم والإزدهار.

المطلب الأول: ماهية التنوع الإقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التنوع الإقتصادي

للتنوع الإقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض بإختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ومن أجل تحديد مفهوم التنوع الإقتصادي تم التطرق لمختلف التعاريف الخاصة به كالآتي:

1) يعرف التنويع الإقتصادي على أنه وسيلة تنموية تهدف إلى تقليل الإعتماد على المورد الوحيد، والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع(أوزال عبد القادر، 2018، صفحة 2).

2) كما يعرف بأنه العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجلات الأنشطة الإقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى المدي الطويل للبلد (باهي, موسي; كمال , روابنية ;، ديسمبر 2016، صفحة 135).

3) وعرف بأنه العملية التي تتضمن خروج الإقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الإعتماد على قطاع معين، أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للإقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات، مما يؤدي إلى توفير التماسك والتكامل بينهما، ولا يكون الإقتصاد فيها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل، وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد (سليمة, طبابية; لرباع , الهادي;، 2008، صفحة 141).

4) هذا وله تعريف آخر يرى أنه تخفيض الإعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (مرزوك, عاطف لافي; عباس , مكي حمزة;، 2014، صفحة 57)وعليه يمكن القول أن التنوع الإقتصادي هو عملية تهدف إلى خلق قطاعات جديدة بالإضافة إلى القطاع الأساسي أو المعول عليه، وهذه القطاعات تعود بالفائدة على البلاد سواء من حيث الإيرادات أو من حيث توفير فرص عمل، وبالتالي رفع معدلات النمو.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف وأنواع التنوع الإقتصادي

أولا-أهمية التنوع الاقتصادي:

تتجلى أهمية التنوع الإقتصادي فيما يلي:

1) <u>التقليل من المخاطر الإقتصادية:</u> إن اعتماد إقتصاد أي بلد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، قد أصبح يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا البلد يعتمد على إنتاج وتصدير سلع تعتمد على الموارد الخام ، والتي عادة ما تكون لها بدائل متاحة أو لها أجل نضوب، وتكون عوائدها عرضة للصدمات والأزمات التي تعرفها الأسواق الدولية، وبالتالي فإن الغاية من التنويع الإقتصادي، هو الخروج من هذه الوضعية وبناء نسيج إقتصادي متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية، وغير قابلة للزوال وغير مرتبطة بالأسواق الدولية

2) <u>توسيع فرص الإستثمار:</u> تعتمد إستراتيجية التنوع الإقتصادي على تبني مجموعة من السياسات الأفقية والعمودية، حيث يكون لتفعيلها آثار مباشرة على تشجيع فرص الإستثمار الداخلي، وكذلك فرص الاستثمار الخارجي، وهو ما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وما ينجر عنها من وفرة الموارد المالية

3) <u>رفع القيمة المضافة:</u> تعمل سياسات التنويع الإقتصادي من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة، وإتاحة الفرصة أما القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إلى زيادة وتيرة الإنتاج ورفع مساهمتها في الناتج الوطني الخام، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة، وما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي واستقرار في المالية العامة

4) <u>دعم الترابط ما بين القطاعات والنشاطات:</u> يساهم التنويع الإقتصادي في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص ما بين القطاعات، حيث تتخصص كل مؤسسة في إنتاج منتوج معين، ويتم في النهاية تركيب المنتجات في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة والنوعية

5) <u>إنعاش سوق الشغل:</u> تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الدول التي ترتفع في معدلات البطالة هي تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعات إنتاجية محدودة وكثيفة رأس المال، وعليه فإن خلق فرص عمل لدى الشباب يتطلب إقامة نسيج إقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة(باهي, موسي; كمال , روابنية ;، ديسمبر 2016، صفحة 137).

ثانيا-أهداف التنويع الاقتصادي:

تعد حتمية تنويع الإقتصاد في البلدان النفطية خاصة ملجأ ضروريا قصد تحقيق التنمية، وذلك نظرا للأهداف التي يفرزها في ظل المخاطر والأزمات التي قد تعصف باقتصاد أي بلد، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1) التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الإقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية كالنفط.

2) خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الإستثمار في قطاعات متعددة ومتخصصة والرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

3) التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية وانخفاضها.

4) الرفع من القدرة التفاوضية للدولة إطار التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الإقتصاد العالمي.

5) يساهم التنوع الإقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية.

6) إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية.

7) ضمان استمرار وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الإقتصاد في الإعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية (زرموت خالد، 2017، صفحة 1189).

ثالثا: أنواع التنوع الإقتصادي:

يوجد مستويات وأشكال مختلفة للتنوع، إلا أنه سوف يتم التعرض إلى مستويين هامين يتمثلان في:

1) **<u>تنويع القاعدة الإنتاجية :</u>** ويتمثل هذا النوع بشكل خاص في بتحقيق تغيير في بنية الإنتاج، دون التخلي عن السلع الأصلية، مما يجعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا، وذو قاعدة إقتصادية عريضة وتنافسية وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد من الحد من الإعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية (باهي, موسي; كمال , روابنية ;، ديسمبر 2016، صفحة 136).

إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تمكن في اتجاهين، الأول جانب الطلب المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الإقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الإستقرار في الإقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات (الصوفي و الدامي، صفحة 5).

2) **<u>التنوع في التجارة الدولية :</u>** يعد تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول، سيما وأن الإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على الإقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد، على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة، بمنتجات جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية، وفتح منافذ تصدير محتملة، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب، والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة

البلد على المنافسة دوليا، وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة صناعيا، بالتنويع الشديد في اقتصادياتها، ما يعكسه التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الإقتصادية، ومدى تكاملها، في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها (زرموت خالد، 2017، صفحة 1188).

المطلب الثاني: المحددات والشروط اللازمة للتنوع الاقتصادي ودوافعه

الفرع الأول: المحددات والشروط اللازمة للتنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الإقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا كبيرا في نجاحه أو فشله، وهي ما تعرف بالمحددات التنوع الإقتصادي، وتتمثل في:

1) الحوكمة: هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات، التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الأداء وتتألف إما من عملية منفصلة أو جزء محدد من عمليات الإدارة، حيث توفر الحوكمة الجيدة، وتساعد على زيادة التنوع الاقتصادي.

2) الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد البشرية من العوامل المؤثرة على التنوع الإقتصاد، حيث أن إستغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات، وتحقيق قيمة مضافة، قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد البشرية، وعدم إستغلال المكاسب في المزيد الإقتصادية الأخرى، حيث أن إستثمار الموارد الطبيعية يشكل كفؤة من أولويات التنوع الإقتصادي، وعامل مهم في تحقيق الاستدامة والنمو.

3) القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنوع الإقتصادي، وذلك بقيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الإقتصادي، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق السياسات الصناعة والتجارية المواتية، وإزالة البيروقراطية أمام الشركات الخاصة (صادق, صفيح; عامر , أسيا;، 2008، صفحة 15)

4) التكامل الإقليمي: هو إستراتيجية هامة لتسهيل التجارة والتبادل التجاري، وهاا يشمل إصلاح نظم إدارة الجمارك لجعله أسهل لأصحاب المشاريع لنقل بضائعهم، وتطوير مبادرات التنمية المكانية التي عادة ما تكون عابرة للحدود ويتم ذلك من خلال الدعم القوي للحكومة والمؤسسات التنمية الإقليمية، إذ تهدف المبادرات المكانية إلى تعزيز النمو من خلال زيادة التنوع في مختلف الإقتصاديات الوطنية، وذلك عن طريق تقديم الخدمات، وتحفيز النشاط الإقتصادي عبر الحدود، والتكامل الإقتصادي الإقليمي.

5) القدرات المؤسسية والموارد البشرية: يمكن إعتبار القدرات المؤسسية والموارد البشرية بمثابة العوامل المساعدة لتسهيل سلاسل التوريد، حيث تساعد على فتح إمكانيات التنوع الإقتصادي، في القطاعات المتعددة على الموارد، وعلى المستوى الإقليمي فإن تنسيق القدرات المؤسسية هو مفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، وتنسيق تداخل العضوية، كما تعتبر الموارد البشرية عاملا مهما لتعزيز الابتكار في أي إقتصاد، من خلال البحث والتطوير، والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الإقتصادية، ويدعم من الحكومة، والمجتمع المدني، يمكن أن تنطلق إمكانيات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنوع الإقتصادي، وهذا يشمل دعم التعليم العالي، ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو

المرتفع، والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير تقنيات حديثة في الدول النامية، واكتساب خبرات من تجارب الدول المتقدمة وزيادة في مهارات السكان المحليين ذات الصلة (ثابت, ثابت حسان; ياسر عبد العالي , جاسم ;، صفحة 11).

الفرع الثاني: دوافع التنوع الإقتصادي

استند أصحاب فكرة ضرورة التنوع الإقتصادي على مجموعة من المبررات الأساسية لسياسة التنوع الإقتصادي، وتتمثل في:

1) **تقليل المخاطر الإستثمارية:** يساهم التنوع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر الإستثمارية، فتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من المخاطر الإستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منه.
2) **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الإقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
3) **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الإقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، كما يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الإقتصادي الذي يحدث بسبب الإعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الإعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي (حميدوش, علي; زهير , بوعكريف;، 2017، صفحة 120).
4) **زيادة إنتاجية رأس مال البشري:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وزيادة إنتاجيته على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل على الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة، وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي له دور مهم وفعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
5) **زيادة الفرص الوظيفية:** التنويع يحفز النمو الإقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية، وكل الك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية، وبتالي يقلص من معدلات البطالة، فالتنويع الإقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع الإقتصادي.
6) **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الإقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن تم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا وتسريع عملية النمو الاقتصادي.
7) **زيادة التنويع في القطاعات الإقتصادية:** يؤدي التنويع في القطاعات الإقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة

صادراتها النفطية والذي يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية، ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية أما عندما تتوزع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري، وهذا ما يؤكد العلاقات الإيجابية بين تنوع الصادرات والنمو الإقتصادي (الشمري، 2010، صفحة 17).

المطلب الثالث: مؤشرات قياس وتقيم التنوع الإقتصادي

الفرع الأول: مؤشرات التنوع الإقتصادي

هناك عدة مؤشرات ادلنا على مدى التنوع الإقتصادي لأي دولة أهمها

1) معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبية المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

2) درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الإستقرار هذا مع مرور الزمن.

3) تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الإعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المقيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة لإيرادات غير النفطية.

4) نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الإقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5) تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا القياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

6) مقاييس الإنتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته، وتحديثه.

7) تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الإقتصادي يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي (محمد و بن ديش، 2018، صفحة 301).

الفرع الثاني: قياس وتقييم التنوع الإقتصادي

يقاس التنويع الإقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، وهناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الإقتصادي، وهما كالآتي

1) <u>مقياس هرفندل هيرشمان:</u> هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنوع الإقتصادي لأي إقتصاد، تتراوح قيمته ما بين (0) و (1) بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر، دل ذلك على التنوع الإقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الإقتصادي، ويأخذ القيمة واحد في الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد.

ومعادلته كالآتي:

Xi :الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

2) <u>مقياس فلاديمير كوسوف</u>: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

حيث أنai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في محمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

Cos: مؤشر فلاديمير كسوف، حيث كلما أصبحت 0 =cos يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الإقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية (أحمد, ضيف; عزوز , أحمد، 2018، صفحة 23)

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم يمكن القول تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الإقتصادي للدولة حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الإقتصاد الوطني فعلى الرغم من صغر حجمها وقصر تاريخها إلا أنها تمتلك قدرات هائلة على التأثير و التغيير في السوق وهذا يؤدي إلى تحقيق الثروة وتوفير فرص العمل، ويجاريها في الأهمية التنوع الإقتصادي الذي له مكانة ودور كبير في استمرار هذه المؤسسات والتوسيع والنتويع في نشاطها ، وذلك بتفادي مخاطر الإعتماد على مورد واحد او صناعة واحدة ، وبالتالي تمكين الدولة من كسب أهمية على المستوى العالمي، غير أن هذا الأمر يتطلب الاهتمام والدعم والتشجيع من طرف الدولة وذلك من خلال تخصيص صناديق و هيئات تتكفل بتمويل تلك المؤسسات وتمكينها من النمو و التوسع.

الفصل الثاني:

آليات دعم المؤسسات الناشئة ومساهمتها في تحقيق التنوع الإقتصادي

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة وآليات الدعم في الجزائر.

المبحث الثاني: إسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الإقتصادي

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية يتخصص هذا الفصل لإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري حول المؤسسات الناشئة أهداف وأهميتها في الجزائر، وذلك من خلال الإشارة إلى حالات من مؤسسات ناشئة في الجزائر وكذا مساهمة المؤسسات الناشئة في تعزيز التنوع الاقتصادي والعراقيل التي تواجهها هذه الأخيرة.

تلعب المؤسسات الناشئة دوراً محورياً في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال الابتكار وخلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في بناء اقتصاد مرن ومستدام. يساهم التنوع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على قطاع واحد ويعزز النمو الشامل من خلال تطوير مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية .تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة و التنوع الاقتصادي ،وبناءا على ذلك قسمنا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول : المؤسسات الناشئة وآليات الدعم في الجزائر المبحث الثاني: اسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة وآليات الدعم في الجزائر

تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في تعزيز التنوع الإقتصادي وتحفيز الإبتكار، حيث تعتبر آليات الدعم لهذه المؤسسات عاملا رئيسيا في تمكينها وتحفيز نموها، هذا ما يسهم في تعزيز دورها الفعال في تحقيق التنوع الإقتصادي

المطلب الأول: أنواع المؤسسات الناشئة:

قليلة هي تلك الدراسات التي اهتمت بتحديد أنواع المؤسسات الناشئة، ولعل السبب في ذلك هو الفهم الشائع بأنها تلك المؤسسات التي تنشط في قطاع التكنولوجيا الحديثة، فهي نوع معين من المؤسسات وليست أنوعا،

أو أنها مجرد مرحلة وليست مؤسسة قائمة .وفيما يلي أهم محاولات الباحثين ورواد الأعمال في تحديد أنواع المؤسسات الناشئة:

تصنيف Steve Blank لأنواع المؤسسات الناشئة

يُعد ستيف بلانك أحد أبرز الخبراء في مجال ريادة الأعمال، وقد قام بتحديد أنواع مختلفة من المؤسسات الناشئة، والتي تشمل:

1. المؤسسات الناشئة الصغيرة–الكبيرة (Small–Business Startups) :

– هذا النوع من المؤسسات الناشئة يتكون عادة من شركات صغيرة أو محلية تهدف إلى تقديم منتجات أو خدمات في نطاق محدود. تركز هذه الشركات على الربحية المستدامة بدلاً من النمو السريع.

– مثال: المتاجر المحلية، المطاعم الصغيرة، وشركات الخدمات المحلية.

2. المؤسسات الناشئة القابلة للتوسع (Scalable Startups) :

– تسعى هذه الشركات إلى النمو السريع والتوسع إلى أسواق جديدة. تتطلع إلى جذب المستثمرين وتحقيق أرباح كبيرة على المدى الطويل. تكون غالباً في قطاع التكنولوجيا أو الصناعات التي تعتمد على الابتكار.

– مثال: شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل وفيسبوك.

3. المؤسسات الناشئة القائمة على نماذج الأعمال الكبيرة (Large–Company Startups) :

– تنشأ هذه المؤسسات داخل شركات كبيرة بالفعل كوسيلة لاستكشاف فرص جديدة أو تطوير منتجات وخدمات جديدة. تهدف إلى الابتكار من داخل الشركة الأم.

– مثال: مختبرات الأبحاث والتطوير داخل شركات مثل IBM ومايكروسوفت.

4. المؤسسات الناشئة الاجتماعية (Social Startups) :

– تهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي، بالإضافة إلى تحقيق الربحية. تركز على حل المشاكل الاجتماعية أو البيئية من خلال حلول مبتكرة.

– مثال: الشركات التي تعمل في مجالات الطاقة المتجددة، التعليم، والرعاية الصحية المجتمعية.

5. المؤسسات الناشئة المستحوذة (Acquirable Startups) :

– تركز هذه الشركات على تطوير تقنيات أو منتجات جديدة بهدف بيعها لشركات أكبر. تكون هذه المؤسسات عادة صغيرة وتبحث عن فرصة للاستحواذ عليها.

– مثال: الشركات التي تطور تطبيقات أو خدمات مبتكرة وتجذب انتباه الشركات الكبرى.

6. المؤسسات الناشئة على نمط نماذج الأعمال ذات التكرار (Lifestyle Startups) :

– تُنشأ هذه الشركات من قبل رواد أعمال يرغبون في خلق وظائف لأنفسهم بناءً على اهتماماتهم الشخصية. تركز على الاستدامة والربحية لكنها ليست بالضرورة مهتمة بالنمو السريع.

– مثال: الاستشاريون المستقلون، الشركات العائلية الصغيرة، والمهن الحرة.

يقدم تصنيف ستيف بلانك نظرة شاملة لأنواع مختلفة من المؤسسات الناشئة بناءً على أهدافها واستراتيجياتها. يساعد هذا التصنيف رواد الأعمال والمستثمرين على فهم التنوع الكبير بين المؤسسات الناشئة وكيفية دعم كل نوع لتحقيق النجاح المستدام.

تصنيف Müller & Rammer لأنواع المؤسسات الناشئة

قام Müller & Rammer بتقديم تصنيف للمؤسسات الناشئة بناءً على الابتكار ونوع السوق الذي تستهدفه. يركز تصنيفهم على الأبعاد التي تميز الشركات الناشئة من حيث الابتكار والتوجه نحو السوق. يمكن تصنيف المؤسسات الناشئة وفقًا لهما إلى الأنواع التالية:

1. المؤسسات الناشئة ذات الابتكار الجذري (Radical Innovation Startups) :

– تركز هذه الشركات على تقديم منتجات أو خدمات جديدة تمامًا وتحدث تغييرات جوهرية في السوق. غالبًا ما تتطلب هذه الشركات استثمارات كبيرة في البحث والتطوير ولها مخاطر عالية لكنها قد تحقق عوائد كبيرة.

– مثال: الشركات التي تقدم تقنيات جديدة غير مسبوقة في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي.

2. المؤسسات الناشئة ذات الابتكار التدريجي (Incremental Innovation Startups) :

– تقوم هذه الشركات بتحسين المنتجات أو الخدمات الحالية أو تقديم إضافات طفيفة لها. تركز على تحسين الكفاءة والجودة بدلاً من إحداث تغييرات جذرية في السوق.

– مثال: الشركات التي تقدم تحسينات على الأجهزة الإلكترونية الموجودة أو التطبيقات البرمجية القائمة.

3. المؤسسات الناشئة ذات السوق الجديد (New Market Startups) :

– تستهدف هذه الشركات أسواقًا جديدة لم يتم استكشافها بعد. تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الذين لم يتم تلبيتها من قبل الشركات القائمة.

– مثال: الشركات التي تدخل أسواق البلدان النامية أو تقدم منتجات جديدة لفئات معينة من العملاء مثل الشباب أو كبار السن.

4. المؤسسات الناشئة ذات السوق الحالي (Existing Market Startups) :

– تعمل هذه الشركات في الأسواق الحالية وتنافس الشركات القائمة بالفعل. تركز على تقديم بدائل أفضل أو أرخص للعملاء الحاليين.

– مثال: الشركات التي تقدم خدمات نقل جديدة تتنافس مع شركات التاكسي التقليدية.

5. المؤسسات الناشئة المبتكرة (Innovative Startups) :

– تجمع هذه الشركات بين الابتكار وتقديم منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ. تسعى إلى التميز في السوق من خلال الابتكار والجودة.

– مثال: الشركات التي تقدم حلولًا جديدة في مجال الطاقة النظيفة أو تقنيات الحفاظ على البيئة.

يساعد تصنيف Müller & Rammer في فهم الأنواع المختلفة من المؤسسات الناشئة من حيث توجهها نحو الابتكار ونوع السوق الذي تستهدفه. يتيح هذا التصنيف للباحثين ورواد الأعمال والمستثمرين تقييم الشركات الناشئة بناءً على استراتيجياتها وقدرتها على التنافس والابتكار.

تصنيف Ben Parr لأنواع المؤسسات الناشئة

قدم Ben Parr، أحد الخبراء في مجال ريادة الأعمال، تصنيفًا لأنواع المؤسسات الناشئة بناءً على الأهداف والاستراتيجيات التي تتبعها. يركز تصنيف Parr على كيفية تميز الشركات الناشئة من حيث نهجها في الابتكار والنمو. الأنواع التالية توضح تصنيف Ben Parr:

1. المؤسسات الناشئة ذات النمو السريع (The Rockets) :

– تركز هذه الشركات على النمو السريع والانتشار الكبير في السوق. تسعى لتحقيق أرباح كبيرة واستحواذ حصة كبيرة من السوق في وقت قصير. تعتمد على التمويل الكبير من المستثمرين واستراتيجيات التسويق القوية.

– مثال: شركات التكنولوجيا مثل Uber و Airbnb التي نمت بسرعة كبيرة واستحوذت على حصة كبيرة من السوق.

2. المؤسسات الناشئة ذات الابتكار التدريجي (The Incrementalists) :

– تقوم هذه الشركات بتحسين المنتجات أو الخدمات الموجودة بدلاً من تقديم ابتكارات جذرية. تسعى إلى تقديم تحسينات تدريجية تلبي احتياجات السوق الحالي وتزيد من رضا العملاء.

– مثال: شركات تطوير البرمجيات التي تضيف ميزات جديدة أو تحسن الأداء بشكل تدريجي.

3. المؤسسات الناشئة ذات الهدف الاجتماعي (The Social Impact) :

– تركز هذه الشركات على تحقيق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي بجانب الربحية. تسعى لحل المشاكل المجتمعية أو البيئية من خلال حلول مبتكرة ومستدامة.

– مثال: الشركات التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة أو المبادرات التعليمية لتحسين جودة التعليم في المجتمعات النامية.

4. المؤسسات الناشئة ذات الاستخدام المختلط (The Hybrids) :

– تجمع هذه الشركات بين الابتكار والمنتجات والخدمات التي تستهدف عدة مجالات. تسعى لتقديم حلول شاملة تغطي مجموعة متنوعة من احتياجات السوق.

– مثال: الشركات التي تقدم حلول تكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل البرامج والخدمات الاستشارية.

5. المؤسسات الناشئة القائمة على المهارات الفردية (The Lifestyle) :

– ينشئها رواد أعمال يرغبون في خلق وظائف لأنفسهم تعتمد على اهتماماتهم الشخصية ومهاراتهم. تهدف إلى الاستدامة والربحية دون التركيز على النمو السريع.

– مثال: الاستشاريون المستقلون، المصممون الحرون، والشركات العائلية الصغيرة.

6. المؤسسات الناشئة القابلة للاستحواذ (The Acquisition Targets) :

– تسعى هذه الشركات إلى تطوير تقنيات أو منتجات مبتكرة بهدف جذب انتباه الشركات الكبرى للاستحواذ عليها. تركز على جذب المستثمرين والشركات الكبرى لتوفير تمويل أو شراكات استراتيجية.

– مثال: الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تطور تطبيقات جديدة يمكن دمجها في منصات أكبر.

يوفر تصنيف Ben Parr فهمًا شاملاً لأنواع مختلفة من الشركات الناشئة بناءً على أهدافها واستراتيجياتها. يمكن لرواد الأعمال والمستثمرين استخدام هذا التصنيف لتحديد نوع الشركات التي يرغبون في دعمها وكيفية توجيه مواردهم واستثماراتهم بشكل أكثر فعالية لتحقيق النجاح المستدام.

تصنيف Marmer & Berman & Herrmann لأنواع المؤسسات الناشئة

قام كل من Marmer و Berman و Herrmann بتطوير تصنيف للمؤسسات الناشئة يعتمد على مراحل تطورها ونموها. يركز تصنيفهم على الدورة الحياتية للشركات الناشئة وكيفية تطورها عبر الزمن. يمكن تقسيم تصنيفهم إلى المراحل التالية:

1. مرحلة الاكتشاف (Discovery Stage) :

– في هذه المرحلة، تكون الشركات الناشئة في طور البحث عن فكرة تجارية مبتكرة والتحقق من جدواها. يتم التركيز على فهم احتياجات السوق والعملاء المحتملين وتطوير نموذج أولي للمنتج أو الخدمة.

– الأنشطة الرئيسية: البحث السوقي، تطوير الفكرة، إنشاء النموذج الأولي.

2. مرحلة التحقق (Validation Stage) :

– تبدأ الشركات الناشئة في هذه المرحلة بالتحقق من صحة فكرتها التجارية من خلال التجارب والاختبارات مع العملاء الفعليين. يتم إجراء تعديلات على المنتج بناءً على ملاحظات العملاء وتحديد مدى قبول السوق للفكرة.

– الأنشطة الرئيسية: اختبارات السوق، تحسين المنتج، الحصول على ردود فعل العملاء.

3. مرحلة الكفاءة (Efficiency Stage) :

– تهدف هذه المرحلة إلى تحسين العمليات الداخلية وزيادة الكفاءة في الإنتاج والتوزيع. تسعى الشركات الناشئة لتقليل التكاليف وزيادة الجودة لضمان استدامة العمليات.

– الأنشطة الرئيسية: تحسين العمليات، إدارة الموارد، زيادة الكفاءة التشغيلية.

4. مرحلة التوسع (Scaling Stage) :

– تبدأ الشركات الناشئة في هذه المرحلة في التوسع السريع وزيادة حصتها في السوق. يتم التركيز على النمو السريع من خلال زيادة الإنتاج، توسيع قاعدة العملاء، ودخول أسواق جديدة.

– الأنشطة الرئيسية: التوسع في السوق، زيادة الإنتاج، التسويق المكثف.

5. مرحلة النضج (Maturity Stage) :

– تصل الشركات الناشئة في هذه المرحلة إلى نقطة الاستقرار والنضج. يكون التركيز على الحفاظ على الحصة السوقية وتحقيق استدامة طويلة الأمد. قد تبدأ الشركات في التفكير في استراتيجيات الخروج مثل الاستحواذ أو الطرح العام.

– الأنشطة الرئيسية: الحفاظ على الاستقرار، إدارة الحصة السوقية، التخطيط لاستراتيجيات الخروج.

يمكن تلخيص تصنيف Marmer و Berman و Herrmann في الجدول التالي:

الجدول رقم(02_01): الدورة الحياتية للشركات الناشئة

المرحلة	الأنشطة الرئيسية
مرحلة الاكتشاف	البحث السوقي، تطوير الفكرة، إنشاء النموذج الأولي
مرحلة التحقق	اختبارات السوق، تحسين المنتج، الحصول على ردود فعل العملاء
مرحلة الكفاءة	تحسين العمليات، إدارة الموارد، زيادة الكفاءة التشغيلية
مرحلة التوسع	التوسع في السوق، زيادة الإنتاج، التسويق المكثف
مرحلة النضج	الحفاظ على الاستقرار، إدارة الحصة السوقية، التخطيط لاستراتيجيات الخروج

يوفر تصنيف Marmer و Berman و Herrmann إطارًا لفهم كيفية تطور الشركات الناشئة عبر مراحلها المختلفة، مما يساعد رواد الأعمال والمستثمرين على تحديد المرحلة التي توجد فيها الشركة وتوجيه الموارد والدعم المناسبين لضمان نجاحها المستدام.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال كآلية الدعم وتمويل المؤسسات الناشئة

سنحاول التعرف على المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال، إضافة إلى إبراز مساهمتها في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة

- ✓ تعريف حاضنات الأعمال: تعرف حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن مؤسسات قائمة بحد ذاتها لها كيان قانوني مستقل تعمل على توفير عدة خدمات وتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يعملون على إنشاء مؤسسات صغيرة، بهدف إعطائهم شحنة أولية، يمكنهم من خلالها تجاوز عقبات مرحلة الإنطلاق سنة أو سنتين مثلا، وتكون هذه المؤسسات إما تابعة للدولة، أو مؤسسات خاصة، أو مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما قويا (رحيم حسين، 2003، صفحة 133)

ويعرفها المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في: 25-02-2003 بأنها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية، والإستقلال المالي، وتعمل في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بن نذير نصر الدين، 2003، صفحة 276)

- ✓ العوامل التي تساعد على نجاح حاضنات الأعمال: هناك مجموعة من العوامل التي يجب توفرها لضمان نجاح حاضنات الأعمال نذكر من أهمها

- العمل على أن تكون الحاضنة محل مشاركة بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص، ذلك لأن الدعم المعنوي في هذه الحالة يصبح أسهل وأكثر فعالية

– الدقة والحذر في اختيار المدير العام المناسب للحاضنة، كما أنه يجب أن تعطي له صلاحيات واسعة، لكي يستطيع النجاح للحاضنة، وللمؤسسات المحتضنة

– العمل على توفير مصادر التمويل المتنوعة للمؤسسة الناشئة

– تحديد الأهداف الرئيسية للحاضنة، سواء كان الهدف تحقيق الربح أو خدمة المجتمع أو تطوير المؤسسات الناشئة بغية القضاء على البطالة

– العمل على توفير صيغ وآليات الإقراض بدون فائدة، ومحاولة توفير رؤوس أموال الإستثمار للمؤسسات الناشئة (رحيم حسين، 2003، صفحة 171)

- ✓ مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة: تعمل حاضنات الأعمال على المساهمة في تطوير المؤسسات الناشئة، والقضاء على مشكلة البطالة، وذلك على النحو التالي

– تساعد حاضنات الأعمال على خلق صورة ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، حيث أن الدور الذي تقدمه إدارة الحاضنة يعتبر عملا جوهريا في تنمية المشاريع الجديدة.

– تساعد على توفير مصادر التمويل الجديدة، أو على الأقل توفير اتصال مع مصادر التمويل، حيث يعتبر هذا من أهم العناصر بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

– توفير فرص العمل للشباب الراغب أن يكون رجل أعمال خصوصا خريجي المدارس والجامعات، حيث تساعدهم على تجاوز الخطوات الصعبة في بداية مشوارهم.

– تساعد المؤسسات الناشئة في التغلب على العوائق الإدارية، وتحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الإدارية، وتوفير الاستشارات في مختلف المجلات، وذلك بالتعاون مع الجامعات، ومع مراكز البحث العالمية والمحلية.

– تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال توفير برامج تدريبية إضافة إلى تشجيع الفكر والإبداع.

– تنمية المجتمع المحلي حيث تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي، من خلال تطوير بيئة الأعمال، وإقامة المشروعات، مما يساعد على تحقيق معدلات نمو عالية، والقضاء على مشكلة البطالة. ودفع عجلة النمو الإقتصادي نحو الأمام (الزهراء, بارة فاطمة; ميلودي , أم الخير; بركان, زهية ;، 2018، صفحة 602).

المطلب الثالث: صعوبات خلق المؤسسات الناشئة

من أبرز ما يعرقل المؤسسات الناشئة يمكن تلخيصه في:

- ✓ عراقيل إدارية: من أبرز ما يعرقل سير خلق المؤسسات الناشئة البيروقراطية عند القيام بإجراءات التأسيس بالعودة إلى الجزائر يستغرق إنشاء مؤسسة حوالي شهر، بينما بالولايات المتحدة يستغرق 24سا
- ✓ عراقيل تسويقية: نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل منها تعكف عن التطور والنمو، وبالتالي عدم المتابعة حيث تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة، يعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر حيث يتم بناء.
- ✓ عراقيل فنية: تعتمد المؤسسات الناشئة على فريقها إن تم جمعه، حيث لا تتحمل نفقات عمال مؤهلين، وتكون مجرد فكرة لم تتخرج بعد، ويعدد سببا في حجب الرؤية الجيدة، لمختلف الجوانب السوقية، والتقنية لتطوير المنتوج أو الخدمة مع ما يريده الزبون
- ✓ عراقيل تمويلية: تحتاج المؤسسة الناشئة في تطوير فكرتها، لتمويل دراسات السوق، ولتجربة المنتوج، أو الخدمة، وقد تعيد التجربة، عدة مرات، مما يتطلب أموال، ويحد عدم توفرها قدرات المبتكر، وبعد الارساء على نموذج عمل جيد وجديد مع ضمان زبائن، زبائن، وتصريف لمنتجها، أو خدمتها، تحتاج لتمويل كبير لنموها.
- ✓ إضافة لهذا قد نجد عراقيل تشريعية لم تظهر وضعية قانونية للمؤسسات الناشئة الخاصة، بمراحل قبل تأسيسها، حيث تقوم بنشاط هدفه تجاري قانونيا، لكن لم تصل لمرحلة تحقيق إيرادات، وبالتالي لا تجد لنفسها وضعا، قانونيا، كذلك قد تحصر الدولة المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا، غير أن الواقع يخلق مؤسسات ناشئة بمجالات مختلفة مثل الفلاحة، الطب، وما إلى ذلك(يوسف, حسين; صديقي إسماعيل ;، 2021، صفحة 77)

أنواع المشكلات الأكثر شيوعًا التي تواجهها الشركات الناشئة

المصدر: 25 – Startups أغسطس 2020

ربما سمعت عن نظرية "بقاء الأصلح"، وربما أيضًا سمعت القول المأثور: "البحر الهادئ لم يصنع بحارًا ماهرًا أبدًا". هذه الأفكار تتناسب تمامًا مع عالم الشركات الناشئة العنيف.

يوجد اليوم 150 مليون شركة ناشئة في العالم، 50 مليون منها تُطلق سنويًا، و137,000 تظهر في المتوسط كل يوم. ولكن السؤال يظل قائمًا، كم منها ينجو من الأمواج العنيفة للتغيير التي حولت طبيعة هذا المفهوم تمامًا؟

الشركات الناشئة ليست استثناء من التحديات الكثيرة التي نواجهها اليوم. في هذا المقال، سأناقش بعض أكبر المشكلات التي تواجهها الشركات الناشئة.

1. **المنافسة الشرسة**

– عالم الأعمال لا يعرف الخوف. المنافسة تشكل أحد أكبر تحديات البقاء للشركات الناشئة. وإذا كان لديك عمل عبر الإنترنت، فإن المنافسة تصبح أشد ضراوة.

– البيئة التنافسية تبقي الشركات الناشئة على أهبة الاستعداد، حيث لا توجد أي مساحة للخطأ. يجب على الشركات أن تكون عدوانية وتتحلى بقدر كبير من المثابرة للحصول على الاعتراف الذي تحتاجه بشدة.

2. **التوقعات غير الواقعية**

– النجاح لا يأتي وحده، بل يجلب معه التوقعات. في كثير من الأحيان، تبدو هذه التوقعات واقعية، لكنها ليست كذلك.

– تواجه الشركات الناشئة صعوبات عندما تضع توقعات غير واقعية بعد نجاح باهر. يجب أن تكون متطلبة ولكن مع توقعات قابلة للتحقيق.

3. **توظيف المرشحين المناسبين**

– أحد العوامل الأكثر أهمية التي تحدد الثقافة التنظيمية للشركة الناشئة هو التآزر بين الفريق. من أجل تطوير تماسك فريق مثمر، يجب على الشركات الناشئة توظيف المرشحين المناسبين.

– في عصر الرقمية، يعد توظيف المرشح المناسب تحديًا كبيرًا. عندما توظف الشركات مرشحًا مناسبًا، يجب أن تتذكر قاعدة ذهبية: الطيور على أشكالها تقع.

4. **اتخاذ القرارات بالشراكة**

– الشراكة هي جوهر النجاح. في الأوقات الصعبة حيث يجب على الشركات أن تكافح من أجل البقاء، تجد الشركات الناشئة صعوبة في العثور على شركاء جديرين بالثقة.

– لتحقيق فائدة من التعاون، يجب عليها البحث عن مؤسسات تتمتع بحضور قوي في السوق وسمعة جيدة.

5. **الإدارة المالية**

– المال يجلب المال. عندما تزداد الإيرادات، تزداد النفقات. يعد الإدارة المالية أحد أكبر التحديات.

– تعتمد الشركات الناشئة بشكل كبير على الدعم المالي من المستثمرين. يجب عليها لعب دور الحذر في إدارة الأزمات المالية.

6. **الأمن السيبراني**

- في عصر الرقمية، يجب على الشركات الناشئة أن تكون مرنة للتصدي للتهديدات الأمنية.
- من الضروري أن يكون لديها أنظمة أمنية قوية لحماية جميع البيانات عبر الإنترنت.

7. **كسب ثقة العملاء**

- كسب ثقة العميل هو أحد التحديات الأكبر. مع وجود عملاء راضين ومخلصين، يمكن للشركات أن تنمو وتتقدم نحو التميز.
- يجب على الشركات أن تسعى جاهدة لتنفيذ فلسفة عمل تركز على العملاء.

المبحث الثاني: إسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الإقتصادي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مجالات المؤسسات الناشئة وعلاقتها بالتنوع بها، وكذا إلى دراسة لحالتين من المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي:

تعد مساهمة المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي جانبًا مهمًا لتعزيز الابتكار والنمو داخل الاقتصاد. تلعب الشركات الناشئة دورًا حاسمًا في تنويع المشهد الاقتصادي من خلال تقديم تقنيات جديدة، ونماذج أعمال مبتكرة، ومنتجات يمكن أن تدفع التنمية الاقتصادية وتخلق فرص عمل. من خلال التركيز على القطاعات الناشئة والتقنيات التخريبية، يمكن للشركات الناشئة أن تساعد في تقليل الاعتماد على الصناعات التقليدية والمساهمة في اقتصاد أكثر مرونة وديناميكية.

غالبًا ما تجلب الشركات الناشئة أفكارًا جديدة وحلولًا لتحديات السوق، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة والكفاءة في مختلف القطاعات. إن مرونتها وقدرتها على التكيف بسرعة مع ظروف السوق المتغيرة تجعلها محركات رئيسية للابتكار والتنويع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الناشئة جذب الاستثمارات والمواهب والموارد إلى القطاعات التي كانت في السابق غير متطورة، مما يعزز النمو والتنويع.

في سياق الجزائر، حيث يعد التنويع الاقتصادي أولوية بسبب عوامل مثل تقلب أسعار النفط، يمكن للشركات الناشئة أن تلعب دورًا حاسمًا في دفع جهود التنويع. من خلال التركيز على القطاعات التي تتجاوز النفط والغاز، مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والزراعة، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. يمكن لتطوير نظام بيئي نابض بالحياة للمؤسسات الناشئة أن يخلق أرضًا خصبة للابتكار وريادة الأعمال والتنويع الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يمكن للحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين دعم المؤسسات الناشئة من خلال سياسات ومبادرات تشجع ريادة الأعمال، وتوفر الوصول إلى التمويل، وتخلق بيئة تنظيمية ملائمة. من خلال تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، يمكن للبلدان تسخير إمكانات الشركات الناشئة لدفع التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

بشكل عام، تتمتع المؤسسات الناشئة بإمكانية أن تكون عوامل قوية للتنويع الاقتصادي من خلال تقديم أفكار جديدة، وتقنيات، ونماذج أعمال يمكنها تحويل الصناعات التقليدية ودفع النمو في القطاعات الناشئة. إن مساهمتها في التنويع الاقتصادي ضرورية مساهمة المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي

تعتبر مساهمة المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي جانبًا مهمًا لتعزيز الابتكار والنمو داخل الاقتصاد. تلعب الشركات الناشئة دورًا حيويًا في تنويع المشهد الاقتصادي من خلال تقديم تقنيات جديدة، ونماذج أعمال

مبتكرة، ومنتجات يمكنها دفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. من خلال التركيز على القطاعات الناشئة والتقنيات التخريبية، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساعد في تقليل الاعتماد على الصناعات التقليدية والمساهمة في اقتصاد أكثر مرونة وديناميكية.

1. تقديم التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة:

تعد المؤسسات الناشئة مصدرًا رئيسيًا للتجديد التكنولوجي. من خلال تطوير تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين، والطاقة المتجددة، تستطيع المؤسسات الناشئة تحويل الصناعات التقليدية وتحقيق مكاسب في الكفاءة والإنتاجية. تقدم هذه الشركات أيضًا نماذج أعمال جديدة تعتمد على الاقتصاد التشاركي، الاقتصاد الدائري، وغيرها من الأفكار التي تحدد مستقبل الأعمال.

2. خلق فرص العمل:

المؤسسات الناشئة تسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل. بفضل مرونتها وقدرتها على التوسع السريع، تستطيع المؤسسات الناشئة توظيف العديد من الأفراد في فترة زمنية قصيرة. هذا يسهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات التي تعمل فيها.

3. جذب الاستثمارات والمواهب:

المؤسسات الناشئة تستطيع جذب الاستثمارات والمواهب إلى القطاعات التي كانت غير مطورة سابقًا. هذا يعزز من تنمية هذه القطاعات ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة. الاستثمارات التي يتم جذبها من قبل المؤسسات الناشئة تشمل التمويل من رأس المال المغامر، الدعم الحكومي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. تحفيز المنافسة وزيادة الكفاءة:

بفضل الأفكار الجديدة التي تجلبها إلى السوق، تزيد المؤسسات الناشئة من مستوى المنافسة. هذه المنافسة تؤدي إلى تحسين المنتجات والخدمات، وتقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات. الشركات الناشئة تدفع الشركات التقليدية لتبني الابتكار والتكيف مع التغيرات في السوق.

5. دعم التنويع في الجزائر:

في سياق الجزائر، حيث يمثل التنويع الاقتصادي أولوية بسبب تقلبات أسعار النفط، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تلعب دورًا حيويًا في دفع جهود التنويع. من خلال التركيز على القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والزراعة، تستطيع الشركات الناشئة المساهمة في بناء اقتصاد متنوع ومستدام. تطوير نظام بيئي حيوي للمؤسسات الناشئة يمكن أن يخلق أرضية خصبة للابتكار وريادة الأعمال والتنويع الاقتصادي.

6. دور الحكومة وأصحاب المصلحة:

يمكن للحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين دعم الشركات الناشئة من خلال سياسات ومبادرات تشجع ريادة الأعمال، وتوفر الوصول إلى التمويل، وتخلق بيئة تنظيمية ملائمة. يمكن للحكومة تقديم حوافز ضريبية، وتسهيلات قانونية، وبرامج تدريبية لدعم الشركات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص أن توفر الدعم اللازم للبحث والتطوير والابتكار.

7. بناء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال:

تشجيع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال يعد أمرًا حيويًا للاستفادة من إمكانيات الشركات الناشئة في دفع التنويع الاقتصادي والنمو المستدام. يمكن تحقيق ذلك من خلال التعليم والتدريب، وتوفير الموارد اللازمة للشركات الناشئة، وتعزيز التواصل بين رواد الأعمال والمستثمرين.

المطلب الثاني: أهمية التنويع في المؤسسات الناشئة والتحديات والفرص التي تواجهها في الجزائر

الفرع الأول: أهمية التنوع في المؤسسات الناشئة

في المشهد التجاري الحالي السريع والمتغير باستمرار، تواجه الشركات الناشئة العديد من التحديات في سعيها لتحقيق النجاح. أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحدد مصير الشركة الناشئة هو قدرتها على التنويع. يشير التنويع إلى عملية توسيع عروض المنتجات أو الخدمات، وتوسيع قاعدة العملاء، ومصادر الإيرادات للشركة الناشئة. من خلال التنويع، يمكن للشركات الناشئة تقليل المخاطر، وزيادة فرص النمو، وضمان الاستدامة على المدى الطويل. في هذا المقال، سنستكشف أهمية التنويع في الشركات الناشئة ونقدم رؤى حول كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية بفعالية.

فهم مخاطر الاعتماد على منتج أو خدمة واحدة

عندما تعتمد المؤسسة الناشئة فقط على منتج أو خدمة واحدة، تصبح عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نموها وربحيتها. على سبيل المثال، يمكن لتغيرات تفضيلات المستهلكين، التقدم التكنولوجي، أو التغييرات التنظيمية أن تجعل عرض المؤسسة الناشئة غير ذي جدوى أو أقل جاذبية للعملاء. من خلال تنويع محفظة منتجاتها أو خدماتها، يمكن للمؤسسات الناشئة تقليل تعرضها لهذه المخاطر والتكيف بشكل أكثر فعالية مع الديناميكيات المتغيرة في السوق.

فيما يلي بعض المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاعتماد على منتج أو خدمة واحدة:

1. **تقلبات السوق** : المؤسسة الناشئة التي تعمل في سوق متخصص بمنتج أو خدمة واحدة تكون أكثر حساسية لتقلبات السوق. التغيير المفاجئ في الطلب أو دخول منافس جديد يمكن أن يعطل نشاط المؤسسة الناشئة ويؤثر سلبًا على حصتها في السوق.

2. **التقادم التكنولوجي** : في العصر الرقمي الحالي، تتطور التقنيات بسرعة كبيرة. المؤسسات الناشئة التي تركز على منتج أو خدمة واحدة قد تجد صعوبة في مواكبة أحدث الاتجاهات والابتكارات. التنوع يسمح للمؤسسات الناشئة باستكشاف تقنيات جديدة والحفاظ على تقدمها.

3. **التغيرات التنظيمية** : تخضع الصناعات لأنظمة تنظيمية متغيرة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المؤسسات الناشئة. الاعتماد على منتج أو خدمة واحدة يزيد من الضعف أمام التغيرات التنظيمية، والتي يمكن أن تعطل العمليات أو حتى تؤدي إلى مشاكل قانونية.

التنفيذ الفعّال لاستراتيجية التنويع

لتنفيذ استراتيجية التنويع بفعالية، يجب على المؤسسات الناشئة اتخاذ خطوات مدروسة لضمان تحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بهذه العملية. من بين الخطوات التي يمكن اتخاذها:

1. **البحث والتحليل** : قبل الانتقال إلى مجالات جديدة، يجب على المؤسسات الناشئة إجراء بحث دقيق وتحليل السوق لتحديد الفرص والتحديات المحتملة.
2. **تطوير القدرات** : يجب على المؤسسات الناشئة بناء القدرات الداخلية اللازمة لدعم التوسع في المنتجات أو الخدمات الجديدة. قد يشمل ذلك توظيف موظفين جدد، وتطوير التكنولوجيا، وتوسيع البنية التحتية.
3. **الشراكات الاستراتيجية** : يمكن أن تساعد الشراكات مع شركات أخرى أو مؤسسات بحثية في توفير الموارد والخبرات اللازمة لدعم جهود التنويع.
4. **إدارة المخاطر** : يجب على المؤسسات الناشئة تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة بالتنويع، بما في ذلك تحليل السيناريوهات، ووضع خطط الطوارئ، وتخصيص الموارد بشكل فعال.

من خلال اتباع هذه الخطوات، يمكن للشركات الناشئة تحقيق فوائد كبيرة من التنويع وزيادة فرصها في النجاح والاستدامة في سوق تنافسية ومتغيرة.

. توسيع قاعدة العملاء من خلال التنوع

يساعد التنوع المؤسسات الناشئة ليس فقط في تقليل المخاطر، بل يمكنها أيضًا من توسيع قاعدة عملائها. من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات أو الخدمات التي تلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، يمكن للمؤسسات الناشئة الوصول إلى أسواق جديدة وجذب جمهور أوسع. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التنويع للمؤسسات الناشئة الاستفادة من فرص البيع العابر والبيع التحفيزي، مما يزيد من ولاء العملاء وقيمة العميل على المدى الطويل.

فيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها للمؤسسات الناشئة توسيع قاعدة عملائها من خلال التنوع:

1. **تحديد الشرائح السوقية غير المستغلة** : قم بإجراء دراسات سوقية لتحديد شرائح العملاء المحتملين التي يتم خدمتها بشكل سيء حاليًا أو التي يتم تجاهلها. طور منتجات أو خدمات جديدة تستهدف هذه الشرائح بشكل محدد لجذب انتباههم واكتساب ميزة تنافسية.

2. **البيع العابر والبيع التحفيزي** : إذا كانت المؤسسة الناشئة تمتلك بالفعل قاعدة عملاء موجودة، فإن التنويع يوفر فرصة لتحقيق عمليات بيع عابرة أو تحفيزية لمنتجات أو خدمات إضافية. من خلال تقديم عروض تكميلية، يمكن للمؤسسات الناشئة زيادة التفاعل والرضا والإيرادات من العملاء.

3. **التوسع الجغرافي** : يمكن أن يشمل التنويع أيضًا التوسع في أسواق جغرافية جديدة. يمكن للمؤسسات الناشئة استكشاف الأسواق الدولية أو استهداف مناطق محددة من السوق المحلي للوصول إلى قاعدة عملاء أوسع.

4. **تقليل تأثير تقلبات السوق** تشكل تقلبات السوق جزءًا لا يتجزأ من المشهد التجاري، ويجب أن تكون المؤسسات الناشئة مستعدة لمواجهة تأثيرها. يمكن أن يساعد التنوع المؤسسات الناشئة في تقليل تعرضها لتقلبات السوق والتباطؤات الاقتصادية. من خلال تنويع مصادر الإيرادات وقاعدة العملاء، يمكن للمؤسسات الناشئة تعويض الخسائر في مجال معين بمكاسب في مجال آخر، مما يحافظ على استقرارها المالي.

فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن يساعد بها التنويع في تقليل تأثير تقلبات السوق:

1. **تنوع المنتجات/الخدمات** : يمكن للمؤسسات الناشئة تقديم منتجات أو خدمات جديدة تستهدف شرائح سوقية أو صناعات مختلفة. يتيح لهم ذلك استغلال عدة مصادر للإيرادات وتقليل الاعتماد على سوق واحد.

2. **التنوع الجغرافي** : من خلال التوسع في أسواق جغرافية جديدة، يمكن للمؤسسات الناشئة تقليل تعرضها لتقلبات الاقتصاد المحلي. يمكن أن يكون التوسع الدولي حاجزًا ضد التباطؤات في السوق المحلي.

3. **تنوع الصناعة** : يمكن للمؤسسات الناشئة أيضًا تنويع أعمالها من خلال استهداف صناعات أو قطاعات متعددة. يضمن ذلك عدم الاعتماد المفرط على قطاع واحد قد يكون أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية.

بشكل عام، يُعد التنوع استراتيجية فعّالة للشركات الناشئة لتوسيع قاعدة عملائها، وزيادة مرونتها المالية، وضمان نمو مستدام على المدى الطويل. من خلال فهم الفوائد والمخاطر المرتبطة بالتنويع وتنفيذها بشكل مدروس، يمكن للشركات الناشئة تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السوقية وتحقيق النجاح المستدام.

. تعظيم تدفقات الإيرادات من خلال التنوع

يسمح التنوع للمؤسسات الناشئة بتعظيم مصادر إيراداتها من خلال استغلال مصادر متنوعة للإيرادات المؤسسات الناشئة التي تعتمد على منتج أو خدمة واحدة فقط قد تفوت فرصًا محتملة للإيرادات وتحد من

إمكانيات نموها. من خلال تنويع عروضها، يمكن للمؤسسات الناشئة خلق مصادر متعددة للإيرادات تدر دخلًا من مصادر مختلفة.

فيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات الناشئة استخدامها لتعظيم مصادر إيراداتها من خلال التنويع:

1. **توسيع مجموعة المنتجات** : يمكن للمؤسسات الناشئة توسيع مجموعة منتجاتها من خلال تقديم نسخ جديدة، ملحقات أو عروض تكميلية. يتيح لها ذلك تلبية احتياجات وتفضيلات متنوعة لعملائها وزيادة القيمة المتوسطة لمعاملاتهم.

2. **عروض الخدمات** : بالإضافة إلى المنتجات، يمكن للمؤسسات الناشئة أيضًا التنويع في العروض القائمة على الخدمات. يمكن أن يشمل ذلك خدمات الاستشارات، الصيانة، التدريب أو الدعم. من خلال تقديم حلول شاملة، يمكن للمؤسسات الناشئة توليد إيرادات إضافية وتعميق علاقات العملاء.

3. **التراخيص والامتيازات** : يمكن للمؤسسات الناشئة التي تقدم منتجًا أو خدمة فريدة استكشاف فرص التراخيص أو الامتيازات لتوسيع نطاقها وتوليد إيرادات سلبية. من خلال منح الآخرين حق استخدام الملكية الفكرية أو النموذج التجاري الخاص بهم، يمكن للشركات الناشئة كسب عوائد أو رسوم امتياز.

. ضمان الاستدامة على المدى الطويل من خلال التنويع

التنوع أمر حيوي لاستدامة المؤسسات الناشئة على المدى الطويل. من خلال تنويع عروضها، يمكن للمؤسسات الناشئة التكيف مع ظروف السوق المتغيرة، تفضيلات العملاء، والضغوط التنافسية. يتيح لها ذلك الحفاظ على ملاءمتها وضمان بقائها في مواجهة عدم اليقين.

فيما يلي بعض الطرق التي يسهم بها التنويع في استدامة المؤسسات الناشئة على المدى الطويل:

1. **تخفيف المخاطر** : يوزع التنوع المخاطر بين مصادر إيرادات متعددة وشرائح العملاء، مما يقلل من تأثير فشل أو تباطؤ واحد. يحسن هذا من الاستقرار المالي والمرونة للمؤسسات الناشئة، مما يمكنها من الصمود أمام العواصف والخروج منها أقوى.

2. **التكيف** : المؤسسات الناشئة التي تتبنى التنويع تكون مجهزة بشكل أفضل للتكيف مع الديناميكيات المتغيرة للسوق. يمكنها الاستجابة بسرعة للاتجاهات الجديدة، طلبات العملاء، أو التهديدات التنافسية من خلال الاستفادة من عروضها المتنوعة وقاعدة عملائها.

3. **المرونة** : يوفر التنوع للمؤسسات الناشئة المرونة للتحول أو تعديل نموذج أعمالها إذا لزم الأمر. من خلال وجود مصادر متعددة للإيرادات، يمكن للشركات الناشئة استكشاف فرص جديدة وتعديل استراتيجيتها دون تعريض كامل أعمالها للخطر.

. التنوع كاستراتيجية لجذب المستثمرين

غالبًا ما يجذب المستثمرون المؤسسات الناشئة التي تمتلك استراتيجية تجارية متنوعة جيدًا. يُظهر التنوع قدرة المؤسسة الناشئة على تحديد واستغلال فرص نمو متعددة، وتقليل المخاطر، وتحقيق نجاح مستدام على المدى الطويل. المؤسسات الناشئة التي تفضل التنوع تكون أكثر احتمالًا لجذب المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية واعدة ومرنة.

فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن يساعد بها التنوع المؤسسات الناشئة في جذب المستثمرين:

1. **تقليل المخاطر** : يقلل التنوع من مخاطر الفشل المرتبطة بمنتج أو خدمة واحدة. يجعل هذا المؤسسات الناشئة أكثر جاذبية للمستثمرين لأنه يُظهر مستوى أقل من المخاطر ويزيد من احتمالية تحقيق عائد على الاستثمار.

2. **فرصة النمو** : المؤسسات الناشئة التي تتبنى التنوع تمتلك عدة مسارات للنمو ومصادر للإيرادات. يشير هذا إلى المستثمرين أن المؤسسة الناشئة لديها إمكانيات نمو وتوسع كبيرة، مما يجعلها فرصة استثمارية جذابة.

3. **المرونة والاستدامة** : يعزز التنوع من مرونة واستدامة المؤسسات الناشئة، وهو اعتبار مهم للمستثمرين. يريد المستثمرون التأكد من أن استثمارهم سيولد عوائد على المدى الطويل ولن يعتمد بشكل كبير على منتج أو سوق أو عميل واحد.

. الشركات الناشئة الناجحة التي اعتمدت التنوع

لتوضيح فوائد التنوع في المؤسسات الناشئة، دعونا نستكشف بعض دراسات الحالة الحقيقية للشركات الناشئة الناجحة التي نفذت هذه الاستراتيجية بشكل فعال.

1. أمازون : بدأت كمتجر كتب على الإنترنت، قامت أمازون بتنويع عروضها لتشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والتقنيات. من خلال التوسع في التجارة الإلكترونية، الحوسبة السحابية، البث الرقمي والمزيد، أصبحت أمازون واحدة من أكبر وأنجح المؤسسات في العالم.

2. آبل : على الرغم من أن آبل معروفة بشكل كبير بجهاز الآيفون، إلا أن الشركة قد قامت بتنويع محفظة منتجاتها لتشمل مجموعة متنوعة من الأجهزة، مثل أجهزة الكمبيوتر ماك، أجهزة الآيباد، الساعات الذكية وغيرها. ساعد هذا التنويع آبل في الحفاظ على مكانتها كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا وتحقيق نمو مستدام.

3. **أوبر** : في البداية كانت منصة لتطبيقات النقل التشاركي، قامت أوبر بتوسيع خدماتها لتشمل توصيل الطعام (Uber Eats)، نقل البضائع (Uber Freight) وتأجير الدراجات والسكوترات الكهربائية. أتاح هذا التنويع لأوبر استغلال مصادر إيرادات جديدة والتكيف مع تغير تفضيلات المستهلكين.

توضح هذه الدراسات الحالة كيف يمكن أن يسهم التنويع في نجاح ونمو الشركات الناشئة. من خلال تنويع عروضها واستكشاف فرص جديدة، يمكن للمؤسسات الناشئة زيادة فرصها في تحقيق نجاح مماثل.

الفرع الثاني: التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: التحديات:

تواجه الجزائر تحديات داخلية محددة تتعلق بحوكمة الاقتصاد، ويجب أن تأخذ هذه التحديات بعين الاعتبار للبدء بجدية في عملية التحولات الهيكلية لتقليل الهشاشة. تتضمن هذه الهشاشة أيضًا مصالح القوى التي تستفيد منها، وضعف الحوكمة نفسها. بعض هذه التحديات تشكل مخاطر على الحوكمة أو على الاقتصاد الوطني ككل، لكن هناك أيضًا فرص يمكن استغلالها. فيما يلي أبرز التحديات والفرص:

1. الفساد:

يعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، حيث يشكل عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية والاستثمار. الفساد يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وضعف الكفاءة في تنفيذ المشاريع الحكومية. مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات قانونية ومؤسساتية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

2. ضعف روح المخاطرة والمبادرة:

تعاني الجزائر من نقص في ثقافة المخاطرة والمبادرة في مجال الاستثمار المنتج. الكثير من الاستثمارات تتجه نحو العقارات الشخصية بدلاً من الاستثمار في مشاريع إنتاجية تخلق فرص عمل وتساهم في التنمية الاقتصادية. تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز ثقافة الاستثمار المنتج يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3. كفاءة وإنتاجية الإنفاق العام:

على الرغم من حجم الاستثمارات العامة الكبير، إلا أن كفاءتها وإنتاجيتها تبقى منخفضة. الفساد وسوء الإدارة في الأسواق العامة يعيقان تحقيق النتائج المرجوة من هذه الاستثمارات. تحسين إدارة الإنفاق العام يتطلب تعزيز نظم الرقابة وتطوير آليات لتقييم أداء المشاريع وضمان تنفيذها بكفاءة.

4. إدارة مالية عامة سليمة وشفافة:

تمتلك الجزائر موارد مالية كبيرة بفضل عائدات النفط، ولكن هناك حاجة إلى إدارة مالية عامة سليمة وشفافة لضمان استخدام هذه الموارد بفعالية لتحقيق التحولات الهيكلية المطلوبة. يجب تجنب الانفاق غير المبرر وتوجيه الموارد نحو القطاعات التي تسهم في تقليل هشاشة الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام.

ثانيا: الفرص

1. الاستفادة من الموارد الطبيعية:

يمكن للجزائر استغلال مواردها الطبيعية بشكل أفضل من خلال تعزيز القطاعات المرتبطة بها مثل الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة. يمكن أن يسهم تنويع الاقتصاد القائم على الموارد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

2. تعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية:

تشجيع الاستثمارات في قطاعات مثل الزراعة، السياحة، والصناعة يمكن أن يسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز للمستثمرين يمكن أن يجذب استثمارات جديدة ويعزز النمو الاقتصادي.

3. تطوير البنية التحتية:

تحسين البنية التحتية للنقل، الاتصالات، والطاقة يمكن أن يسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية. تطوير البنية التحتية يمكن أن يدعم أيضًا النمو في المناطق الريفية ويقلل من الفوارق الجغرافية في التنمية.

المطلب الثالث: نماذج لمؤسسات متوسطة في الجزائر

الفرع الأول: دراسة حالة لمؤسسة KH PVC لنجارة الألمنيوم والمواد البلاستكية

أولا: تقديم عام لمؤسسة PVC لنجارة الألمنيوم والمواد البلاستكية

✓ **تعريف المؤسسة:**

KH PVC هي مؤسسة ناشئة إنتاجية تسعى إلى تنويع المنتجات وتحقيق الأرباح وزيادة الإنتاج في مجال نجارة الألمنيوم والمواد البلاستيكية تنشط على مستوى دائرة فرندة بولاية تيارت شقت طريقها في المجال الإقتصادي سنة 2017 على يد صاحبها السيد **هركوس خثير**.

الشكل رقم (02_01) العلامة التجارية للمؤسسة الناشئة KH PVC

الجدول رقم (02_02) بطاقة تقنية لمؤسسة KH PVC

✓ **بطاقة تقنية لمؤسسة KH PVC**

الإسم القانوني للمؤسسة	***KH PVC***
تاريخ التأسيس	**2017**
العنوان	الحصة رقم 08 المنطقة الصناعية فرندة ولاية تيارت
نوع النشاط	نجارة الألمنيوم والمواد البلاستكية
عدد العمال	12

✓ **الإمكانيات البشرية:**

- مسير المؤسسة 01
- مساعد المسير 01
- عمال الورشة 07

- سائق 01
- عاملة نظافة 01
- مكلف بالزبائن 01

✓ **الهيكل التنظيمي للمؤسسة:**

الشكل رقم (02_02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة KH PVC

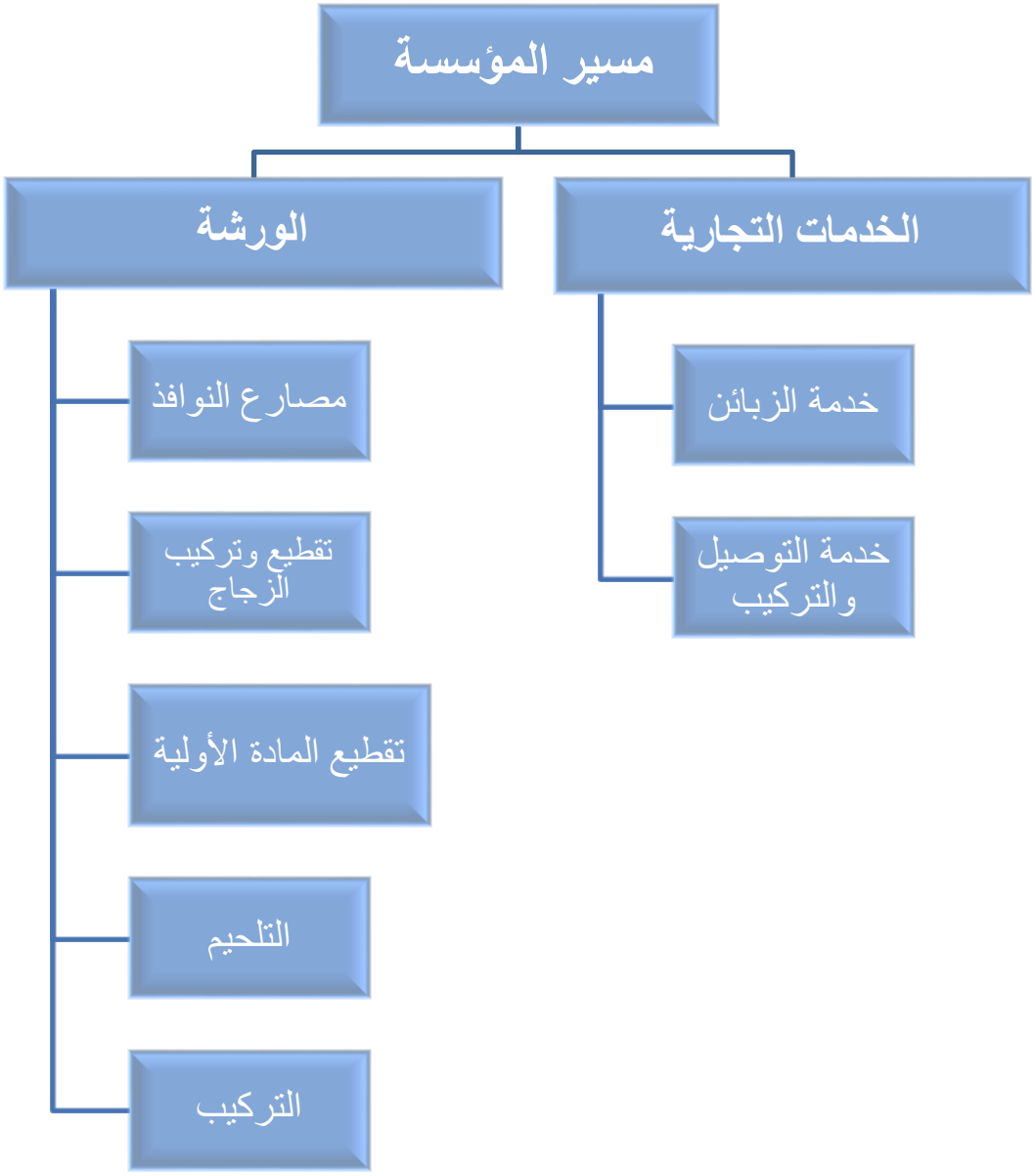

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

✓ **الرأس المال المادي للمؤسسة:**

تحتوي ورشة العمل في مؤسسة **KH PVC** على عدة آلات موضحة كالتالي :

الجدول رقم (02_03) رأس المال المادي لمؤسسة KH PVC

إسم الآلة بالفرنسي	صورة الآلة
Tronçonneuse double tête	
Soudeuse double tête	
Grugeuse traverse	
Fraiseuse 03 tête	
Coupe parclose	

D'ébavureuse	
Compresseur 500 ml	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- ✓ **تمويل المؤسسة:**

تعتمد مؤسسة نجارة الألمنيوم والمواد البلاستيكية ***KH PVC*** في تمويل نشاطاتها ومشاريعها على أموال ومدخرات مالكها السيد هركوس خثير.

ثانيا: أهداف المؤسسة

تهدف مؤسسة ***KH PVC*** الى تصنيع منتجات ذات جودة عالية تتناسسب مع متطلبات السوق الإقتصادية المحلية والوطنية كما تركز على تلبية أهم حاجيات عملائها وزبائنها كما تهدف إلى :

- ✓ توسيع وحدة الإنتاج لتستوعب عدد أكبر من الماكينات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لشباب المنطقة.
- ✓ تحسين جودة المنتجات لتتلاءم مع السوق الوطنية والسوق الدولية.
- ✓ توسيع نشاطاتها.
- ✓ تصنيع منتجات جديدة كالمطابخ العصرية بالإضافة إلى المنتجات الحالية.
- ✓ تحسين التسوق لجذب عدد أكبر من العملاء.

ثالثا: الصعوبات والعراقيل:

أهم المعوقات التي تواجهها المؤسسة هي:

- ✓ تكاليف الإنتاج المتمثلة في تكاليف المواد الأولية والطاقة.
- ✓ المنافسة القوية في سوق الألمنيوم والمواد البلاستكية على المستوى المحلي والوطني.
- ✓ ضعف إستراتيجية التسويق.
- ✓ التحديات البيئية واعادة رسكلة النفايات.

رابعا: منتجات المؤسسة

تختلف منتجات المؤسسة من نوافذ وأبواب بعدة تصاميم وأشكال ، الجدول الآتي يوضح منتجات المؤسسة مرفقة بصورها :

الجدول رقم(02_04) منتجات مؤسسة KH PVC

المنتج	صورة المنتج
نافذة	
باب	
نافذة شرفة	
نافذة صغيرة	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

خامسا: علاقة المؤسسة بالتنوع الإقتصادي:

مؤسسة كغيرها من المؤسسات الإقتصادية الناشئة تلعب دورا فعالا في تنوع الاقتصاد المحلي والوطني من خلال:

- ✓ **توظيف الأيدي العاملة المحلية:** بحيث تستقبل كل سنة متمهنين من المركز المهني لبلدية فرندة للقيام بتربصات داخل المؤسسة لتكوين خبرات تساعدهم في المستقبل على إيجاد فرص عمل سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ✓ **زيادة الناتج المحلي:** وتعزيز سوق الوطنية بمنتوجات عصرية ذات جدوة تتناسب مع متطلبات السوق المحلية والوطنية حيث تقوم هاته الأخيرة بالتعامل مع مقاولين في مجال تشيد البنايات والعمارات والمدارس العامة والخاصة في عدة ولايات من الوطن مثل سعيدة ووهران

الفرع الثاني: دراسة حالة لورشة حمزة THT

أولا: تقديم عام لمؤسسة *ورشة حمزة* THT

- ✓ **تعريف المؤسسة:**

***ورشة حمزة* THT** مؤسسة صناعية تهتم بالإبداع والابتكار وتعمل على توليد أفكار جديدة مميزة وهي من بين المؤسسات الناشئة في ولاية تيارت في مجال تركيب وصيانة تجهيزات الانتاج السمعي البصري بدأت مزاولة نشاطها سنة 2014على يد صاحبها السيد شبلي حمزة الحاصل على شهادة تأهيل من مركز التكوين المهني في نشاط تركيب وتصليح اجهزة الراديو والتليفزيون الذي قام بإيداع ملف لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت لإنشاء مؤسسة مصغرة ليستفيد من تمويل الوكالة وبداية إستغلال مشروعه سنة 2014.

الشكل رقم (02_03) شعار مؤسسة ورشة حمزة THT

✓ **بطاقة تقنية لمؤسسة *ورشة حمزة* THT**

الجدول رقم (02_05) بطاقة تقنية لمؤسسة *ورشة حمزة* THT

إسم المؤسسة	*ورشة حمزة* ***THT***
تاريخ بداية النشاط	2014
عنوان المقر الإجتماعي	حي شواط محمد مقابل السوق الأسبوعي السوقر 14003ولاية تيارت
النشاط	تركيب وصيانة تجهيزات الانتاج السمعي البصري
عدد العمال	05

✓ **الإمكانيات البشرية:**

- مسير المؤسسة 01
- عامل مكتب مكلف 01
- حارس ليلي 01
- مهندس سمعي بصري 02
- مكلف بالزبائن وتنظيم المحل 01

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مايلي:

الشكل رقم(02_04) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ورشة حمزة THT

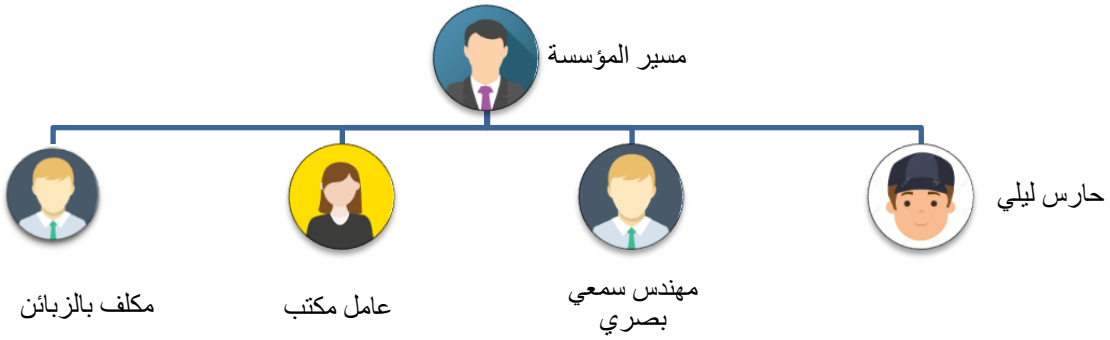

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

✓ **تمويل المؤسسة:**

تمثلت قيمة الإستثمار خلال مرحلة الإنشاء **1334828.00 دج بقرض ممول من بنك البدر BADR. 554**

كما تحتوي ورشة العمل على العتاد التالي:

الجدول رقم (06_02) عتاد مؤسسة ورشة حمزة THT

إسم الأداة بالفرنسي	الكمية	صورة الآلة
Oscilloscope	**1**	
Stabilisateur d'alimentation	**1**	
Programmeur universel des circuits	**2**	
Micro-ordinateur i5 8G DDR3	**1**	
Multimètre MATRIX	**2**	

	1	Pistolet air chaud
	4	Fer à souder
	1	Moniteur d’essai TV
	1	Loupe lampe
	1	Caisse d’outillage électronique
	1	Transformateur variateur
	1	Perceuse à colonnes
	1	Visseuse

	3	Pompe aquarelle
	2	Etau léger
/	20	Plaquette chimique MG chimecals
/	4	Développeur-circuit
	1	Générateur de mir charg tube
/	4	Développeur-final

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (02_05) صورة لورشة حمزة THT

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: أهداف المؤسسة

تهدف مؤسسة HAMZA THT الى توسيع نشاطها من خلال :

- ✓ توسيع ورشة العمل وخلق فرص عمل جديدة لشباب المنطقة.
- ✓ المشاركة في الصالونات و التظاهرات الوطنية.
- ✓ الدخول في شراكات مع مؤسسات رائدة في المجال السمعي البصري.
- ✓ إستقطاب كفاءات جديدة.
- ✓ توظيف مهندسين شباب وتوفير الجو المناسب للإبتكار والاختراع.

ثالثا: الصعوبات والعراقيل:

أهم المعوقات التي تواجهها المؤسسة هي:

- ✓ ضعف إستراتيجية التسويق.
- ✓ التحديات البيئية.
- ✓ نقص الدعم المادي.

رابعا: منتجات المؤسسة

من أهم اختراعات حمزة ما يلي:

- ✓ شاشة تلفاز بدون قطع غيار.
- ✓ شاشة بيضاء يمكن أن تشاهد مختلف البرامج فقط.
- ✓ جهاز تلفاز بواجهتين.

- ✓ جهاز تلفاز مقاوم للماء.
- ✓ جهاز تنبيه للسائقين بمخاطر الطريق.

خامسا: علاقة المؤسسة بالتنوع الإقتصادي

ورشة حمزة شبلي تساهم في التنوع الإقتصادي من خلال

- ✓ **الإبتكار:** تقديم منتجات مبتكرة مثل التلفاز بشاشتين، مما يعزز من قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمي.
- ✓ **التوظيف:** خلق فرص عمل جديدة في مجال التصنيع والإصلاح التكنولوجي
- ✓ **تحسين السلامة:** تطوير أجهزة لتحسين سلامة الطرق مما يقلل من الحوادث، ويعزز من جودة الحياة.
- ✓ **تعزيز القدرات التكنولوجية:** بتوفير الدعم و التدريب في مجالات التكنولوجيا.
- ✓ **تعزيز القدرات التكنولوجية:** بتوفير الدعم و التدريب في مجالات التكنولوجيا.

وبصفة عامة فإن جهود كل من المؤسستين يعزز من التنوع الإقتصادي من خلال الابتكار والتدريب، وتحسين البنية التحتية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن المؤسسات الناشئة تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث أصبح الاهتمام بها أمراً ضرورياً نظراً لأهميتها الكبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني. هذه المؤسسات تسهم بشكل كبير في تحقيق الثروة وتوفير فرص العمل، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بالتوازي مع ذلك، يلعب التنوع الاقتصادي دوراً مهماً في تفادي مخاطر الاعتماد على مورد وحيد، حيث يساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات والأزمات العالمية. هذا التنوع يمكن الدولة من كسب مكانة مهمة على المستوى الدولي من خلال زيادة تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية. لتحقيق هذه الأهداف، يتطلب الأمر اهتماماً ودعماً وتشجيعاً من الدولة، وذلك من خلال تخصيص هيئات ومؤسسات حكومية تتكفل بتمويل ودعم هذه المؤسسات الناشئة. هذه الهيئات يمكن أن تقدم التمويل اللازم، سواء من خلال قروض ميسرة أو استثمارات أو منح، بالإضافة إلى توفير الإرشاد والتوجيه لرواد الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية، ودعم الابتكار، وفتح الأسواق المحلية والدولية أمام منتجات وخدمات هذه المؤسسات. بذلك، يمكن تحقيق بيئة اقتصادية مزدهرة ومستدامة تعزز من مكانة الدولة على الساحة العالمية.

خـــاتمة

تعتبر المؤسسات الناشئة محورا أساسيا لدعم الشباب وتمكينهم من الإندماج في سوق العمل وتعزيز روح الابتكار والابداع لديهم مما يساهم في استخراج أفكار مبتكرة قادرة على تغيير الواقع، وتحقيق تقدم جديد ومستقبل واعد يتناسب مع تطالعاتهم وأحلامهم وبالتالي يقلل من نسبة البطالة ويحفز النمو الإقتصادي ، وكذلك تعتبر المؤسسات الناشئة محركا رئيسيا للتنمية الإقتصادية، حيث تساهم بشكل كبير في تنشيط الإقتصاد وتعزيز التنوع الإقتصادي، وكذلك تعزيز التجارة الخارجية، وزيادة الإيرادات المالية للدولة من خلال تصدير المنتجات والخدمات ذات قيمة مضافة، وهذا يؤدي إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي في المجتمعات

وفي ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يجدر بي أن أسجلها في هذه الخاتمة كإثبات لصحة هذه الفرضيات وإشارات مضيئة وموجهة للمضي في دراسة أخرى، وهي كالآتي:

أولا: إختبار صحة هذه الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم إثبات صحة فرضيات الدراسة التالية:

- تواجه الشركات الناشئة عدة حواجز تحد من مساهمتها في التنويع الاقتصادي، أبرزها نقص التمويل، التعقيدات البيروقراطية، نقص الخبرات والمهارات، ضعف البنية التحتية، المنافسة الشديدة مع الشركات الكبيرة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- السياسات الحكومية التي تشمل الحوافز الضريبية وبرامج التوجيه أكثر فعالية في دعم الشركات الناشئة وتشجيع دورها في التنويع الاقتصادي.
- يمكن تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تعاون الشركات الناشئة والشركات الكبيرة، حيث تستفيد الشركات الناشئة من الموارد والخبرات الكبيرة، بينما تستفيد الشركات الكبيرة من الابتكار والمرونة. هذا التعاون يعزز الابتكار ويخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل وتقوية الاقتصاد.

ثانيا: النتائج المتحصل عليها:

- ✓ بعد تتبع الجذور التاريخية لمصطلح Start up تبين أن ظهوره ارتبط بظهور رأس المال المخاطر بعد الحرب العالمية الثانية.
- ✓ الشركات الناشئة Start up هي عبارة عن مؤسسات حديثة النشأة تهدف إلى ابتكار وتطوير منتج ما في قطاع ما وتتميز بالمخاطرة.
- ✓ تمر دورة حياة مؤسسات الناشئة بعدة مراحل ولها مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها.
- ✓ تصدم المؤسسات الناشئة في كثير من الأحيان بعدة عراقيل وصعوبات تؤدي إلى نقص النمو الإقتصادي.
- ✓ للتنوع الاقتصادي دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ✓ إن دعم المؤسسات الناشئة سواء ماديا، أو عن طريق جملة من التسهيلات والقوانين المبسطة ، من شأنه أن يعطي دفعا قويا للتنوع الإقتصادي.
- ✓ تساهم الشركات الناشئة في تحقيق التنوع الإقتصادي من خلال تنوع مجالات الشركات الناشئة.
- ✓ كما سعت الجزائر إلى إطلاق برامج إقتصادية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة، فإنها سعت للحصول على نموذج إقتصادي متنوع من خلال تبنيها استراتجيات جديدة.
- ✓ رغم المعيقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشءة في الجزائر إلا أن هناك شركات رفعت التحدي وواصلت الطريق نحو النجاح وتحقيق التنوع الإقتصادي.

ثالثا: أهم الاقتراحات : من خلال هذه الدراسة وبناءا على النتائج نقدم التوصيات التالية:

- ✓ إنشاء وكالة وطنية تكلف بتسيير المؤسسات الناشئة.
- ✓ تحفيز رجال الأعمال والمستثمرين لتمويل الشركات المبتكرة,
- ✓ تفعيل الشراكة الوثيقية بين الحكومة والجامعة والمؤسسة باعتبارهم الجهات الفاعلة في عملية الابتكار.
- ✓ عدم تحديد احتياجات السوق وبالتالي إنشاء مؤسسات في مختلف المجالات من شأنها أن تساهم في التنوع الإقتصادي.

رابعا: آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع "سبل تفعيل المؤسسات الناشئة Startup و دورها في تعزيز التنوع الإقتصادي" ويحمل في طياته أبعاد أخرى ، وبالتالي حتى وإن كانت هذه الدراسة حلقة وصل بين عدة دراسات سابقة كان وبين ما جاء من المستجدات بإعتباره موضوع حديث فإن هناك قضايا أخرى يمكن أن تكون موضوع لبحوث مستقبلية نذكر منها:

- ✓ التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الإقتصاديات النامية وطرق التغلب عليها لتحقيق التنوع الإقتصادي.
- ✓ دراسة لمدى نجاح الإستراتجيات التي تبنتها الجزائر لتحقيق التنوع الإقتصادي.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1_ الرسائل الجامعية:

- أشرف الصوفي، و عبد المنعم الدامي. (بلا تاريخ). القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الإقتصادي الجزائري. *كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة*.
- بن نذير نصر الدين. (2003). دراسة إستراتجية للإبداع التكنولوجي في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير الجزائر*.
- ثابت, ثابت حسان; ياسر عبد العالي , جاسم ، (بلا تاريخ). *دور التنوع في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية* . جامعة اربيل العراق: كلية العلوم المالية والإدارية قسم المحاسبة .
- سبتي محمد. (2008 ,2009). *فعالية رأس المال المخاطر في تمويل الشركات الناشئة دراسة حالة الشركة الأروبية المساهمة*. جامعة قسنطينة: مذكرة ماجيستير.
- عبدلي ليلي. (2012). دور ومكانة ادارة المخاطر بالمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الإسمنتومشتقاته. *رسالة ماجستير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر*.

2_ المجلات والدوريات:

- أحمد, ضيف; عزوز , أحمد. (2018). واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيليه لتحقيق لتنمية إقتصادية مستديمة. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*.
- الأمين, النوي محمد; دهان, محمد. (2020). نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها دراسة منهجية مفصلة. *مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج الإقتصاد العالي،العدد 03، المجلد 14، المدرسة العليا للتجارة العاصمة، الجزائر*.
- أوزال عبد القادر. (2018). التنوع الإقتصادي في الإمارات المتحدة قطاع الصناعات التحويلية نموذجا.، (صفحة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر).

- باهي, موسي; كمال , روابنية ;. (ديسمبر 2016). التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية مصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 05*.

- بروال, هشام; جهاد خلوط;. (2017). التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 03 – الجزائر*.

- بن عياد جليلة . (2022). دور الؤسسات في التنمية الإقتصادية . *مجلة الدراسات القانونية العدد 01 المجلد 08 جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر*.

- بوشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناتشئة دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 04 العدد 02 جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة الجزائر*.

- بوضياف, علاء الدين; محمد, زبير. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. *مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية العدد 01- الجزائر*، 04.

- بوطلاعة محمد، و نعيمة بن ديش. (2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تدعيات أزمة النفط أمكاني الإستفادة من تجارب دولية . *مجلة البشائر الإقتصادية العدد 2*.

- بومدين , طيبي; العمري, خديجة ;. (2020). إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة وآليات دعمها التمويل برأس المال مخاطر كنموذج. *حوليات جامعة بشار الاقتصادية المجلد 07، العدد 03*.

- حميدوش, علي; زهير , بوعكريف;. (2017). تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر تنمية القطاع السياحي كأحد خيارات الإستراتجية . *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة المدية المجلد 8 العدد 1*.

- رحيم حسين. (2003). نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التحديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير*.

- زرموت خالد. (2017). التنوع الإقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة . *مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية المجلد 06 العدد 03*.

- الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي. (2020). المؤسسات الناشئة وتحديتها في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية العدد 03 المجلد 07 جامعة طاهري مولاي بشار الجزائر* .
- سعيد, بن لخضر; شنبي , صورية ;. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. *مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية جامعة محمد بوضياف مسيلة*.
- صورية بوطرفة. نجوى نصرة . (2022). دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر . *مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 05 العدد 01 جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر* .
- طه ياسين مرباح; أبو بكر سالم ; فطيمة الزهرة عيسات;. (2021). المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وواقع التسيير في الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية العدد 03 المجلد 07 جامعة طاهري محمد بشار الجزائر* .
- علاش, أحمد. (2023). دور المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 14 العدد01*.
- مايح شيب الشمري. (2010). تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي . *مجلة الغزي العدد 15 المجلد 3* .
- مرزوك, عاطف لافي; عباس , مكي حمزة;. (2014). التنوع الإقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية المجلد 08 العدد 31*.
- مصطفي بوزيان وعلي صولي. (بلا تاريخ). الإستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسة الناشئة حلول لإنشاء المؤسسات الناشئة. *مجلة دفاتر إقتصاديةجامعة زيان عاشور الجلفة مجلد 11 العدد 01*.
- مفروم برودي. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والمأمول. *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية*.
- نبيلة بلغنامي . (2021). واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الجزائر . *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية العدد 01 المجلد 08 جامعة طاهري محمد بشار الجزائر* .
- هواري, منصوري; بدوي , سامية;. (بلا تاريخ). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي.

3_ المداخلات والملتقيات:

- سليمة, طبابية; لرباع , الهادي;. (2008). التنوع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية . *مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* . 2008: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأرو مغاربي.

- صادق, صفيح; عامر , أسيا;. (2008). مساهمة مستوى التنويع الإقتصادي في النمو الإقتصادي بالجزائر،. *الملتقى الدولي الأول حول استراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر*.

- محبوب, علي; على , سنوسي;. (18 جويلية 2020). التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية إحتياجات العملاء في الجزائر –دراسة لشركة جومبا الجزائر. *مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الإقتصادي الجزائري*.

4_ التقارير:

- *مشروع قانون المالية التكميلية*(سنة 2020).

- كلمة الوزير الأول. (05 مارس 2022). *الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للشركات الناشئة*.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmadov, A. (2012, 5 4). Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries.

- Bahar, D. (2016). *Diversification or specialization: What is the path to growth and development?* Washington D.C: Global Economy and Development at the Brookings Institute.

- Esanov, A. (2011). Diversification in Resource-Dependent Countrie Its Dynamics and Policy Issues. *Revenue Watch Institute*.

- Gelb, A. (2010). Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles. *Ressources naturelles, finances et développement : défis d'hier et d'aujourd'hui.* alger: l'Institut du FMI en collaboration avec la Banque d'Algérie l.

- Glenn-Marie, L., Wodon, Q., & Carey, K. (2018). The Changing Wealth of Nations 2018. Building a Sustainable Future. *World Bank Group*.

- Hausmann, R. ,., & A., B. S. (2013). The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity. London: Massachusetts. *nstitute of Technology and Center for International Development, Harvard University*.
- Hesse, H. (2008). Export Diversification and Economic Growth. *The World Bank*.
- Nouf, A., Sambit, B., & Intartaglia, M. (2016, 10 13). Economic Diversification in Resource RichCountries: Uncovering the State ofKnowledge. *Centre for the Study of African Economies*.
- Rodrik, D. (2005, 12). politiques de diversification économique. (a. a. djendi, Trans.)
- unfccc. (2021, 5 17). *Diversification économique*. Retrieved from https://unfccc.int/topics/resilience/resources/economic-diversification
- Wagner, J. E. (2000, 1). Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion. *Journal of Regional Analysis and Policy*.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشركات الناشئة كإستراتجية لتحقيق التنوع الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من تحديد الإطار المفاهمي لكل منهما، والتطرق إلى آليات وشروط الدعم لنجاح هذه الأخيرة، مع إبراز مجالات المؤساسات الناشئة ومدى مساهمتها في التنوع الإقتصادي، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم دراسة حالتين من المؤسسات الناشئة في الجزائر

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة تعددت وتنوعت حسب طبيعة النشاط المتداول فيها، وهذا إن دل على شيئ فإنه يدل على أنها الرهان الأساسي للتنوع الإقتصادي، فمتى وجدت أفضل طرق الدعم فإنها تساهم في تنوع الإقتصاد وإخراجه من الإعتماد على مصدر واحد للدخل ، وبالتالي الوصول إلى بالإقتصاد الجزائري إلى بر الأمان

الكلمات المفتاحية: الشركات الناشئة، الدعم ، التنوع الاقتصادي.

Abstract :

This study aimed at highlighting start-ups as a strategy for achieving economic diversity by defining each other's conceptual framework and addressing the mechanisms and conditions of support for the success of the latter, while highlighting the areas of emerging foundations and their contribution to economic diversity, drawing on the analytical descriptive approach and in order to achieve the objective of the study.

The study concluded that emerging enterprises were many and diversified according to the nature of their activity. This shows that they are the primary bet of economic diversity. Once they find the best support methods, they contribute to the diversification of the economy and remove it from dependence on a single source of income, thereby reaching the Algerian economy to safety.

Keywords: startups, support, economic diversity.